

آفاق إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول مجلس التعاون الخليجي

سيف سعيد السويدي

قسم الاقتصاد - جامعة قطر

مقدمة

على الرغم من تبني دول مجلس التعاون منفردة الدولار عملة ربط، وذلك بشكل عام، فإنه ما زال يراود المسؤولين في البنوك المركزية ومؤسسات النقد في هذه الدول خيار إنشاء منطقة عملة موحدة فيما بينها، يتم من خلاله توحيد أسعار الصرف، وربما إنشاء عملة واحدة. من خلال مراجعة للمعايير التي اقترحها المدخل التقليدي في أدبيات مناطق العملات المثلى اتضح أن دول المجلس لا تفي حالياً ببعض هذه المعايير، كما أن اتباعها سياسة سعر صرف مرتبطة بالدولار بشكل جلي، يقلل من احتمالات أن تحقق منافع نظير انضمامها لمنطقة عملة موحدة. على الرغم من هذا، لا تستبعد الدراسة احتمال إنشاء منطقة العملة من منطلق سياسي في الوقت الحاضر، وربما اقتصادي، وذلك طبقاً للعلاقة المستقبلية بين عملات دول المنطقة والدولار، وعندئذ لا بد من أن تدرك السلطات المعنية في مجلس التعاون ضرورة القبول بالمنافع المرجوة من تبني سياسات نقدية ومالية مُعَيَّنة على المنطقة بشكل عام، حتى لو نتج عن ذلك توضحيات على مستوى القطر، وتذهب هذه الدراسة إلى أن هذا أمرٌ يتطلب اتفاقاً سياسياً على بعض القضايا الجوهرية، حتى تقلل من احتمالات انهيار المنطقة لأسباب سياسية.

بعد هجر قاعدة الذهب من قبل كُلي من بريطانيا وأمريكا في عامي 1931 و 1933 على التوالي، اتجهت الأنظار إلى بريتون وودز في محاولة لإرساء اتفاقية نقدية عالمية جديدة تبلورت في عام 1944 من خلال تثبيت أسعار صرف جميع العملات

مقابل الدولار، في حين ثبت سعر صرف الدولار مقابل الذهب، ولقد حاولت اتفاقية بريتون وودز تحديد أسس وإرساء قواعد لتحديد طبيعة العلاقات بين مختلف العملات، والإشراف عليها سعياً لتفادي التغيرات المنفردة في أسعار الصرف، والتي تنتج عنها تغيرات في الموقف التنافسي للدول، وهذا الوضع يطلق عليه مفهوم التخفيض التنافسي لأسعار العملات (Competitive Devaluation)، لكنها لم تستطع مواجهة الوضع العالمي الجديد؛ وانهارت في عام 1971⁽¹⁾. لقد تركت هذه الوضعية الدول النامية أكثر عرضة لعواقب انهيار النظام الدولي لأسعار الصرف، وذلك بحكم ضيق قاعدتها الإنتاجية، واعتمادها الكبير على الأسواق العالمية، حيث قررت بعضها الحفاظ على علاقة عملاتها بالدولار، بينما اختارت دول أخرى سياسات مختلفة كالربط بسلة من العملات. ويذهب البعض إلى أن الدول النامية تصبح في وضع أفضل إذا ما وُطِّدَتْ علاقة عملتها بعملة رئيسة أخرى عوضاً عن الدولار، أو بسلة من العملات، حيث إنها تتفادي جزءاً من الآثار السلبية التي قد تنطوي عليها تقلبات أسعار الصرف:

(mundell, 1973; Bird, 1979; Crockett and Nsouli, 1977; Black, 1976; Klein and Melvin, 1982; Lipschitz and Sundararajan, 1980). وبدلاً من أن تثبت دولة معينة منفردة سعر صرف عملتها مقابل عملة أخرى، يمكن أن تتفق مجموعة من الدول على تثبيت أسعار صرف عملاتها فيما بينها. وتُبقَى على أسعار صرف هذه العملات مجتمعة لتواجه باقي العملات الأخرى، وهذا ما يُطْلَقُ عليه «منطقة العملة المثلى» (Optimum Currency Area). وتسعى أدبيات مناطق العملات المثلى إلى الإفصاح عن سمات الاقتصاديات التي يمكن أن تنخرط في منطقة عملة مثلى، كما ان تطورات لاحقة طرأت على هذه الأدبيات جاءت لتبحث في التكاليف والعوائد المرتقبة بسبب الانضمام إلى منطقة عملة مثلى. وتقوم هذه الأدبيات على ما طرحه موندل (Mundell, 1961) في الستينات.

تسعى هذه الورقة إلى البحث عن مدى مواءمة دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء منطقة عملة موحدة فيما بينها، قد تصبح مثلى، وذلك طبقاً للمدخل الشرطي المقترح في الأدبيات، مع تناول مدخل المنافع والتكاليف.

وتنقسم الدراسة إلى ثلاثة مباحث، حيث نبدأ بمراجعة لأدبيات مناطق العملات المثلى. ثم نتناول اقتصاديات دول مجلس التعاون للإفصاح عن مدى مواءمتها

للمعايير المقترحة ضمن المدخل الشرطي، وذلك في المبحث الثاني. في حين أن المبحث الثالث يتضمن المنافع والتكاليف المحتمل ظهورها مع إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول المجلس، وفي نهاية الدراسة ترد الخلاصة والتوصيات.

أدبيات الدراسة

يمكن - بشكل عام - أن تنقسم هذه الأدبيات إلى مدخلين مكملين لبعضهما بعضاً: الأول، يبحث في السمات التي قد تؤهل مجموعة من الدول لإنشاء منطقة عملة مثلى، يتم ضمنها تثبيت (ربط) أسعار صرف عملات الدول الأعضاء، بينما تواجه هذه العملات عملات العالم الخارجي، ويطلق على هذا الأسلوب المدخل التقليدي، أو كما سنصفه بالمدخل الشرطي لإقامة منطقة عملة مثلى (Necessary Conditions to Participate in an Optimal Currency Area). أما المدخل الثاني فإنه يبحث في التكاليف والمنافع التي يمكن أن تنتج عن انضمام دولة ما إلى منطقة عملة مثلى (Cost / Benefit Analysis). وفيما يلي نلقي نظرة موجزة على هذين المدخلين من أدبيات مناطق العملات المثلى.

أولاً: المدخل الشرطي:

أكد موندل (Mundell, 1961) في دراسة رائدة أهمية حرية حركة عناصر الإنتاج في إنشاء منطقة عملة مثلى. ورأى أن الدول التي تكون فيما بينها درجة كبيرة من هذه الحرية مؤهلة لإنشاء منطقة عملة فيما بينها. أكثر من دول تنخفض، أو تنعدم فيها هذه الحركة، وجاءت هذه الخلاصة بناء على افتراضات قام بعضها على أساس وجود درجة تجانس كبيرة من حيث العدد والنوعية بالنسبة لعنصر العمالة في هذه الدول. إضافة إلى رغبة هذا العنصر وقدرته على الانتقال من بلد إلى آخر، إذا ما توافرت فرص عمل أفضل في بعض الدول المشاركة في هذه المنطقة.

ويكمن موقف موندل (Mundell) في الوضع الآتي: افترض أن دولتين ترغبان في الحفاظ على توازن داخلي وخارجي وعندئذ إذا كان هناك اختلال في موازين مدفوعاتهما، نظير حدوث تناقص في الطلب على صادرات البلد (أ) من قبل البلد (ب)، فإن هذا الاختلال يمكن أن يتلاشى حتى لو ثبت سعر الصرف بين العملتين، وذلك عن طريق السماح بحرية انتقال عناصر الإنتاج فيما بينهما، فالتناقص في الطلب على صادرات البلد (أ) سوف ينتج عنه تناقص في حجم توظيف العمالة ورأس المال،

مما يفسح المجال أمام هذه الموارد للانتقال إلى البلد (ب)، بافتراض أن الطلب على الإنتاج المحلي قد تزايد في هذا البلد، وفي الوقت ذاته تبدأ مشكلة البطالة وعدم توظيف رؤوس الأموال بالتلاشي، إلا أن الزيادة في الدخل في البلد (ب) سوف تشجع المستهلكين فيه على زيادة الطلب على منتجات البلد (أ)، حيث تناقصت الأسعار نظير التناقص في الطلب في المرحلة الأولى، وهذه الزيادة في الطلب كفيلة بالقضاء على العجز في ميزان المدفوعات في البلد (أ)، واختفاء الفائض في ميزان المدفوعات في البلد (ب).

ويذهب مونديل في أن مثل هذه الدول مهيأة لإقامة منطقة عملة موحدة فيما بينهما، وتصبح منطقة عملة مثلى. ولم تذهب هذه الفرضية دون جدال، حيث ذهب كل من لينى (Lanyi, 1969) ودُن (Dunn, 1983)، وفليمنج (Fleming, 1971)، إلى أن هناك أسباباً كثيرة تعوق انتقال عنصر العمالة وعنصر رأس المال، فنجد أن الأخير أكد أنه يمكن أن تصبح مرونة انتقال رؤوس الأموال بالنسبة للتغيرات التي قد تطرأ على اقتصاديات دول المنطقة (كتناقص الأجور في دول معينة) منخفضة، وخاصة في المدى القصير. أما لينى ودُن فقد حذراً من أن العمالة في حقيقة الأمر تواجه تكاليف انتقال من بلد إلى آخر، إضافة إلى أن الكثير من الصفات الفنية والقدرات المهنية التي قد تتوافر في العمالة في بلد ما ربما لا تتناسب مع جميع الصناعات، أو حتى الصناعات المماثلة في مختلف دول المنطقة. كما أنه ليس من الضروري أن يفترض أن عنصر العمالة (وكذلك رأس المال) يستخدم بالكفاءة نفسها، وبالعدد نفسه في جميع الدول، مما ينتج عنه تراجع في الانتقال المفترض في عنصري العمالة ورأس المال، وذلك لاحتمال سد العجز الناتج من زيادة الطلب على منتج دولة ما، من خلال توظيف عمالة محلية، وبشاطر الباحث هؤلاء الباحثين رأيهم وبخاصة في الدول التي تعاني من شح في نوعية معينة من العمالة، أو أن المستثمرين في كل قطر يفضلون إبقاء استثماراتهم في قطرهم من منطلق أمني، أو لوجود احتكارات تحول دون قدرتهم في دخول قطاعات معينة في البلد الآخر، حتى لو أتيحت لهم فرص الانتقال إلى أقطار أخرى ضمن المنطقة ذاتها، كما أن لفرضية مونديل عواقب ربما لا يتحملها الاقتصاد المحلي. فالوحدة النقدية حتى في أكمل وجهها قلما تستطيع أن تضيء الشعور بالوطنية المحلية لدى الأفراد، الأمر الذي قد يترتب عليه رفض لتركز الاستثمارات المحلية في أيدي مستثمرين آخرين من خارج هذا البلد، ولكن من دول

أخرى في اتحاد، وربما نبع هذا من دافع وطني أو من تخوُّف مستقبلي بتبعية اقتصادية تؤثر على مستوى الرفاه المحلي، ومثال ذلك السماح بتملك الأصول في بلد يعاني من شح في الأموال قد يؤدي إلى شرائها بشكل واسع من قبل مستثمرين خارجيين (ولكن من أعضاء المنطقة)، الأمر الذي يجعل هذا البلد عرضة لعواقب قرارات يتخذها آخرون غير أبنائه.

طرح مكانون (Mckinnon, 1963) درجة انفتاح الاقتصاد على العالم الخارجي على أنها إحدى السمات التي تساهم في انضمام دولة ما إلى منطقة عملة مثلى، ومن وجهة نظره، الاقتصاد الصغير، والذي عرّفه طبقاً لصغر نسبة السلع والخدمات المتضمنة في التبادل التجاري إلى السلع والخدمات التي لا يتم تبادلها في الأسواق العالمية (Tradables to Nontradables)، أكثر عرضة لتقلبات الأسعار، وذلك بحكم ضآلة قدرة هذا الاقتصاد في التأثير على قوى السوق العالمية، مما يعرض السوق المحلية لسلبيات قد تترادف هذه التقلبات، ولتفادي هذه السلبيات يفضل أن يثبت هذا الاقتصاد سعر صرف عملته بعملة أو بعملات أجنبية.

ويقوم هذا التفضيل على الجدال الآتي: مع ارتفاع درجة انفتاح الاقتصاد، فإن جزءاً كبيراً من أسعار السلع والخدمات فيه، تصبح عرضة للتقلبات نظير تقلبات في أسعار الصرف ما بين العملة المحلية وعملات الدول المنتجة لها، وإذا اتبع الاقتصاد المحلي سعر صرف مرن أو حُرّ فإن تلك التقلبات تتسلل إلى الاقتصاد المحلي بينما يتفادها إذا ما ثبت سعر صرف عملته مع عملة الدولة أو عملات الدول التي يستورد بها تلك السلع؛ لذا فإن الاقتصاد المحلي يتفادي التضخم المستورد والنتائج من تقلبات أسعار الصرف إذا ما انضم إلى منطقة عملة موحدة مع اقتصاديات أهم شركائه التجاريين، حيث إن أسعار الصرف المرنة تساهم في عدم استقرار مستوى الأسعار المحلية.

لا شك أن أحداً لا يستطيع أن يقلل من أهمية هذه الفرضية، إلا أن الباحث يرى في الانضمام إلى منطقة عملة يجب ألا يقوم على أساس الانفتاح الذي يعرف بحجم التجارة المتبادلة ما بين الدول فحسب، بل إن هناك أهمية للعملة المستخدمة في تقوم هذه التدفقات، فإذا كان الجزء الأكبر من التجارة مُقَوِّماً بعملة ما فإن الاقتصاد المحلي يستطيع أن يتفادي تقلبات أسعار الصرف ومخاطرها على الاقتصاد المحلي، وذلك بالانضمام إلى منطقة عملة مع تلك العملة المُقَوِّمة بها أوجه تجارته، إلا إذا

كان السبب الحالي وراء تقويم التجارة بين الدول المرشحة للانضمام لمنطقة عملة موحدة بغير عملات الدول الأعضاء في المنطقة، يعود لعدم استقرار أسعار صرف عملات هذه الدول، عندئذ قد يشجع تبني منطقة عملة موحدة على استخدام عملاتها لتقويم التجارة البينية، وتسقط أهمية تلك العملة.

كما أن جدال مكانون ينطوي على افتراض غياب وهم النقود (money Illusion) في الاقتصاد المنكشف على العالم؛ لذا فإن ارتفاع أسعار الواردات سوف يرفع من مستوى الأجور نظير مطالبة العمالة بذلك، أي أن هذه العمالة لن تنظر إلى مستوى الأسعار للسلع المنتجة محلياً فحسب، بل تأخذ في الحسبان الآثار المترتبة على انخفاض قوة دخولهم الشرائية نظير تغيرات في أسعار السلع المستهلكة من قبلهم، والنتيجة عن تغيرات في أسعار الصرف، مما يقلل من قدرة سياسة سعر الصرف المرنة في تحقيق التوازن الخارجي.

قد يجادل المرء في أن مكانون يفترض قدرة العمالة في المطالبة بزيادة في الأجور، وهذا أمرٌ ربما لا ينطبق على كل الدول، وعلى سبيل المثال يمكن القول: إنه في بعض الدول التي تستورد عمالة أجنبية هناك قيود قانونية تحول دون مطالبتها برفع أجورها، كما أن ما يحد من ذلك هو عدم تغير مستوى المعيشة في البلاد التي تأتي منها هذه العمالة، الأمر الذي يجعل المنتج المحلي (صاحب العمل) في مكانة يسلك فيها سلوك محتكر العمالة (Monopsony)، ويواجه منحني عرضياً للعمالة مطلق المرونة عند مستوى أجر معين، كما أنه في الدول التي لا توجد فيها اتحادات للعمالة، وتكون فيها جهة رئيسة توظف العمالة، على سبيل المثال القطاع الحكومي، فإن وهم النقد قد يدرك من العمالة المحلية إلا أنها لن تجد سبيلاً للمطالبة بأجور أعلى، وقد ينبع هذا من صعوبة إيجاد فرص عمل أخرى لاعتقادها بأن ارتفاع أسعار الواردات هو أمرٌ مؤقت. وفي هذه الحالة قد يفضل اتباع سعر صرف مرن، يتيح للحكومة المحلية تصحيح الاختلال في الميزان الخارجي.

إذا ما افترضنا أن الاقتصاد المنكشف قد استوفى شرط مكانون، وانضم إلى منطقة عملة موحدة مع شركائه التجاريين، فكيف إذن يستطيع أن يحقق توازناً أو يعيد التوازن إلى ميزانه الخارجي؟ يذهب مكانون إلى أنه يجب على هذا الاقتصاد الركون إلى السياسات المالية والنقدية الأخرى بدلا من سعر الصرف. على سبيل المثال إذا كان هناك عجز في ميزانه التجاري فإن تناقصاً في مستوى الإنفاق يؤهله لإعادة

تحقيق التوازن، وذلك من خلال تناقص في الطلب على الواردات التي تشكل جزءاً كبيراً من الاستهلاك (Presley and Dennis, 1976)، إلا أن المرء قد يجادل في أن هذا قد يعني اتباع عضو من أعضاء البلدان المنضمة إلى منطقة العملة لسياسات مالية أو نقدية تتضارب مع السياسات المتبعة في الدول الأعضاء الأخرى، وهذا يتضارب مع أحد الشروط المطروحة لاحقاً، والذي يرى أن الدول التي تتبع سياسات نقدية ومالية متماثلة، هي الأكثر ملاءمة للانضمام لمنطقة عملة موحدة.

ومن جانب آخر، أضاف كينن (Kenen, 1969) سمة أخرى لتتسم بها الدول التي يمكن أن تشكل منطقة عملة مثلى فيما بينها، وهي درجة تنوع الإنتاج (Product Diversification). ويرتكز جداله على أن الدول التي تتسم اقتصادياتها بتركز تبادلها التجاري سواء من حيث الشركاء أو الانتاج أكثر تأثراً من غيرها بالصدمات الاقتصادية، ولكي تنفادى هذه الدول أكبر قدر ممكن من السلبيات التي قد تنطوي عليها هذه الصدمات فإنه من الأفضل أن تتبنى أسعار صرف ثابتة مع أهم شركائها التجاريين، ولو أراد هذا الاقتصاد إعادة التوازن للأسواق المحلية، لتطلب الأمر تغييرات كبيرة في سعر الصرف ما بين العملة المحلية و عملات أهم الشركاء التجاريين. أما الدول التي تتسم اقتصادياتها بدرجة تنوع كبيرة نسبياً، وحيث تتوزع العمالة على قطاعات واسعة، فإنه يفترض أن تتعرض لتقلبات في جانبي الواردات والصادرات، وهي صدمات قطاعية، بحيث إن التنوع الإنتاجي يقلل من سلبيات هذه التقلبات، الأمر الذي لا يجعل تثبيت سعر صرف عملتها خياراً ضرورياً، وعلى سبيل المثال تناقص في الطلب على سلعة ما قد ترادفه زيادة في الطلب على سلعة أخرى، مما يقلل من حجم العمالة في القطاع الأول، بينما يزيد من الطلب عليها في القطاع الثاني؛ لذا فإن اتباع سعر صرف ثابت ليس ضرورياً في هذه الاقتصاديات، كما أن هذا الوضع ينطبق على اقتصاد يتسم بتعدد شركائه التجاريين، حيث إن تثبيت سعر صرف العملة الوطنية مقابل عملات هؤلاء الشركاء ضمن منطقة عملة موحدة، سوف يساهم في إضفاء روح من الاستقرار على الأسعار في سوق السلع.

في هذه المرحلة لاحظ أن هناك نوعاً من التضارب بين موقف مكانون وموقف كيفن. فالأول يفضل أن تتبنى الدول الصغيرة والأقل انفتاحاً سعر صرف ثابت من خلال الانضمام لمنطقة عملة موحدة، إلا أن هناك احتمالاً (انظر الجدال التالي) بأنه عندما تنضم الدول الصغيرة التي تتسم بدرجة تنوع إنتاجي منخفضة إلى بعضها

البعض تصبح المنطقة بشكل عام ذات قاعدة إنتاجية متنوعة، وفي هذه الحالة يرى كينن أن تُضفي سمة المرونة على عملتها (McKinnon, 1969; Presley and Dennis, 1976). وعلى الرغم من هذه الرؤية، قد يرى المرء أنه ليس من الضروري أن تكون الاقتصاديات التي تتسم منفردة بدرجة تنوع منخفضة، كالاقتصاديات التي تنتج منتجاً واحداً، أو تعتمد على مورد استخراجي واحد يمثل نسبة كبيرة من صادراتها، تصبح أكثر تنوعاً إذا ما انضمت إلى منطقة عملة واحدة، وفي هذه الحالة، الانضمام إلى هذه المنطقة، يعمل على زيادة درجة تركز نوعية الإنتاج، مما يدفع بسياسة سعر الصرف بعيداً عن الإيفاء بشرط كينن. وبناءً عليه فإن كينن يرى أن انضمام الدول ذات القاعدة الإنتاجية الضيقة من حيث درجة التنوع إلى بعضها البعض في منطقة عملة واحدة يكسبها سمة تنوع القاعدة الإنتاجية، مما يؤهلها بالتمتع بحصانة الدول ذات القاعدة الإنتاجية المتنوعة، بحيث إن الطلب على صادراتها لا يتركز على سلعة واحدة ولا يتأثر بالصدمات الاقتصادية، كما هو الحال بالنسبة للدول ذات القاعدة الإنتاجية الضيقة.

أما كل من هاربرلر (Harberler, 1970)، فليمنج (Fleming, 1971)، انغرام (Ingram, 1962, 1969)، وتاور وويليت (Tower and Willett, 1970)، فلقد رأوا أن درجة التجانس في الظروف الاقتصادية التي تسود مجموعة من الدول تؤهلها لإنشاء منطقة عملة مثلى أكثر من غيرها. وعلى سبيل المثال، إذا ما كان كل بلد في منطقة العملة الموحدة يمكن أن يقبل بتوليفة مختلفة من مستويات التضخم والتوظيف فإن هذا سينتج عنه تدفقات لرؤوس الأموال والعمالة، الأمر الذي يقودنا إلى شرط موندل، والذي افترض فيه أن الدولة التي تدفقت منها الأموال ستقبل بمستويات توظيف وتضخم أقل، في حين أن الدولة المضيفة ستقبل بمستويات أكبر، وفي هذه الحالة يمكن البقاء في منطقة العملة الموحدة، أما إذا كانت إحدى الدولتين تنظر إلى مستوى معين من التضخم وآخر للبطلالة مختلف عن الدول الأعضاء الأخرى فإنها ستبقى في حالة اختلال في ميزان مدفوعاتها، إلا إذا سمحت لسعر الصرف بالتغير. إلا أن التنازل عن الأهداف الاقتصادية الداخلية (المحلية) مقابل الحفاظ على التوازن مع الدول الأخرى الأعضاء في المنطقة يتطلب توضيحات اقتصادية وأخرى سياسية، وخاصة في الدول التي يسمع فيها صوت المتأثرين بتلك التنازلات (سنوضح طبيعة هذه التوضيحات لاحقاً).

ومن روح نظام بريتون وودز، قد يستمد الباحث سمة أخرى تتمثل في أن الدول التي تواجه مصادر تقلبات اقتصادية متماثلة (ربما لثماثل اقتصادياتها من حيث الإنتاج) قد تصبح في وضع أفضل إذا ما ثبتت أسعار صرف عملاتها، حتى تتفادى المنافسة على أساس أسعار الصرف. في هذا الصدد يرى سقباني أن لهذا بعداً آخر يتمثل في منح الاقتصاديات المنضمة إلى المنطقة قدرة أكبر على المساومة مع الاقتصاديات الأخرى (سقباني، 1986). بالإضافة إلى المقومات الاقتصادية، هناك الرغبة السياسية في الانضمام إلى منطقة عملة موحدة، حيث يتطلب الأمر الابتعاد عن انفرادية الاختيار والقرار، والقبول بقرارات جماعية. هذا على مستوى منطقة العملة الموحدة. أما إذا كان الخيار هو اتحاد نقدي، فإن البنك المركزي في كل قطر يفقد مكانته، ويتولى بنك مركزي واحد القرارات النقدية بعيداً عن مصلحة كل قطر منفرداً، على أساس مصلحة الاتحاد.

ثانياً: مدخل التكلفة والمنافع:

إن جميع الدراسات الآتية الذكر صبت في وعاء واحد تتضمن السمات التي تتسم بها دولة ما تهيئها للانضمام لمنطقة عملة مثلى مع عدد آخر من الدول.

لقد جادل إشياما (Ishiyama, 1975) بقوله إن هذه السمات مهمة، وإنه إذا أمكن قياس التكلفة والعائد المحتمل أن يعودا على الاقتصاد المعني جراء انضمامه إلى منطقة عملة مثلى، فإن هذه التكلفة والعائد يوفران محكاً فعلياً وفعالاً يستطيع على أثره صاحب القرار إما تأييد الانضمام إلى منطقة عملة مثلى أو معارضته. ويشمل جانب المنافع أو العوائد:

أ - تفادي جزء من تكلفة تحويل عملات الدول المشاركة في المنطقة (الجزء الذي قد ينتج جراء حدوث تقلبات في أسعار صرف هذه العملات).

ب - القضاء على التدفقات المضاربة للأموال، والتي تنبع من التوقعات بحدوث تغيرات في أسعار الصرف (Speculative Capital Flows).

ج - توسيع حجم السوق أمام المنتجين في الدول الأعضاء، حيث يمكن أن ينظر المنتجون إلى المنطقة على أنها سوق واحد، مما يؤهلهم للاستفادة من غلة الحجم.

د - يتوقع أن يساهم انضمام دولة ما إلى منطقة عملة مثلى في التقريب في السياسات النقدية والمالية بين الدول الأعضاء.

هـ - هناك توفير في المبالغ الاحتياطية لعملات دول المنطقة، والمخصصة للتبادل التجاري فيما بين دول المنطقة، وذلك لأن أي عملة من عملات دول المنطقة تحتفظ بقيمتها مقابل عملات باقي الدول، ويمكن استخدامها في مختلف عمليات التبادل.

و - توفير في الاحتياطات من العملات الأجنبية والتي كانت تستخدم من أجل الحفاظ على قيمة العملة المحلية (هذه النقطة لم تجد أي تأييد من خلال التجربة الأوروبية، حيث إن جزءاً كبيراً من احتياطات الدول الأعضاء مازال بالدولار).

ز - ومع زيادة الترابط الاقتصادي هناك فرصة أكبر لكي تصبح المنطقة مكانة تفاوضية أكبر مع الدول الأخرى.

ر - يقرب الترابط الاقتصادي من التقارب السياسي مما يعزز المسيرة تجاه الوحدة السياسية.

أما جانب التكاليف فيتضمن: أ - فقدان السلطات النقدية المحلية في كل بلد من البلدان المنضمة إلى منطقة عملة موحدة أداة سعر الصرف على إنها إحدى الأدوات النقدية التي تؤثر على موقفها التنافسي في السوق العالمية، وهذا يحد ذاته قد يحد من قدرة السلطات المحلية في تصميم سياسات اقتصادية منفردة عن باقي الأعضاء في المنطقة، لتستهدف قطاعات محلية.

ب - إذا كانت هناك حرية في انتقال عناصر الإنتاج فإنه من الممكن أن تزدهر مناطق معينة في حين تتردى الأوضاع الاقتصادية في مناطق أخرى ضمن منطقة العملة المثلى، حيث إن هناك جدالاً حول مدى جاذبية المناطق التي تردت فيها الظروف الاقتصادية للمستثمرين (Johnson, 1971; Hirsh, 1972 a, b; Williamson, 1973).

ج - فقدان السلطات المحلية لأداة عرض النقود على إنها إحدى الأدوات المستخدمة للتأثير على الأوضاع الاقتصادية المحلية، حيث إن التنسيق في السياسات النقدية أمر ضروري حتى يتم التوافق في المؤشرات النقدية التي من شأنها أن تؤثر على الوضع التنافسي للاقتصاد المحلي.

د - فقدان الحكومات استقلالية السياسة النقدية قد يدفعهما إلى الاعتماد بشكل أكبر على السياسة المالية، والتي من شأنها التأثير على الوضع التنافسي لمختلف الاقتصاديات، إلا إذا افترضنا تنسيق السياسة المالية ما بين الدول الأعضاء، ومع هذا فالتنسيق قد يفضل اقتصاداً على آخر طبقاً لطبيعة وضعه على منحني فيليبس (Philips Curve) عند بداية إنشاء المنطقة. على سبيل المثال: إذا ما اتفقت الدول الأعضاء على مواجهة التضخم فإن الدول التي تتسامح مع معدلات عالية من التضخم بمقابل معدلات أكبر من التوظيف تجد نفسها مضطرة للتنازل عن هذه السياسة.

وعلى الرغم من قدرتنا النظرية على تحديد التكاليف والعوائد المحتملة من الانضمام إلى منطقة عملة مثلى فإنه لا يستطيع أحد ضمان استمرارية تحقيق عوائد أو تحمل تكاليف بالنسبة لأي بلد، وذلك بحكم ديناميكية البيئة الاقتصادية، فربما تتضح التكاليف والعوائد في الوقت الحالي، إلا أنها عرضة للتغير مع مرور الوقت. عندئذ الانسحاب من منطقة معينة قد يترتب عليه انهيار الثقة في العملة المحلية. ونظراً لصعوبة تحديد التكاليف والعوائد وخاصة بالنسبة لدول لن تنشئ منطقة عملة فيما بينها، فإننا سوف نوجه اهتمام المبحث الثاني على مدى مواءمة دول مجلس التعاون الخليجي لإنشاء منطقة عملة مثلى على ضوء المدخل الشرطي، إلا أننا سوف نقصى في المبحث الثالث احتمالات المنافع والتكاليف التي يمكن أن تطرأ على دول مجلس التعاون الخليجي لو أنها أنشأت منطقة عملة موحدة فيما بينها، حيث إن قرار دولة ما للانضمام لمثل هذه المنطقة لاشك أنه سيقوم على حسابات للمنافع والتكاليف المدركة آنياً، وتلك المتوقعة أجلاً.

مقومات منطقة عملة موحدة بين دول المجلس

خلال السنوات العشر الماضية من عمر مجلس التعاون أجري العديد من المشاورات حول آفاق الوحدة النقدية الخليجية، حيث حظي الجزء المتعلق بأسعار الصرف بأهمية خاصة، فعلى الرغم من العلاقة شبه المستقرة بين العملات الخليجية نجدها لا ترتبط فيما بينها برباط رسمي، فلا توجد اتفاقية رسمية تحدد أسعار الصرف التقاطعية للعملات الخليجية.

في هذا المبحث سوف نستعرض مدى تناسب دول المجلس لإنشاء منطقة عملة موحدة فيما بينها، وذلك على ضوء المدخل الشرطي، وسوف نتحقق من

مدى اتسام هذه الدول بالسماوات التالية: 1 - حرية انتقال عناصر الإنتاج. 2 - درجة الانفتاح. 3 - التنوع الإنتاجي. 4 - التشابه في الأوضاع الاقتصادية والتعرض للصدمات الخارجية.

أولاً: حرية انتقال عناصر الإنتاج:

تتسم دول مجلس التعاون بأن اقتصادياتها مفتوحة نسبياً، تجمع ما بين الدور الحكومي والدور الواضح للقطاع الخاص، فالحكومات الخليجية تحملت أعباء تنمية البلاد منذ بداية عصر النفط، وهي الآن تتجه لجذب القطاع الخاص للقيام بدور أكثر فاعلية في التنمية الاقتصادية فيها، ويمكن أن يتمثل انتقال عناصر الإنتاج في تملك أصول مالية في البلد الآخر، وعلى شكل مؤسسات وعقارات، أو على شكل أصول مالية تتمثل في أوراق مالية ونقود ذات مرونة إحلال عالية، أو انتقال للعمالة من بلد إلى آخر. وتشير المادة الثامنة من الاتفاقية الاقتصادية لدول مجلس التعاون إلى أن المستثمرين الخليجيين يستطيعون ممارسة العديد من أوجه النشاط الاقتصادي المسموح به في الدول الأعضاء، وتقرأ هذه المادة:

«تتفق الدول الأعضاء على القواعد التنفيذية الكفيلة بمعاملة مواطني دول مجلس التعاون في أي دولة من هذه الدول نفس معاملة مواطنيها دون تفریق أو تمييز في المجالات التالية: 1 - حرية الانتقال والعمل والإقامة. 2 - حق التملك والإرث والإيضاء. 3 - حرية ممارسة النشاط الاقتصادي. 4 - حرية انتقال رؤوس الأموال» (مجلس التعاون لدول الخليج العربية، 1988:8).

وتؤكد القرارات التي تبنتها دول المجلس منفردة حول المادة الثامنة السير قدماً في تنفيذ بنودها، على الرغم من تعرض اللوائح التنفيذية والإجراءات إلى تأخر في الصدور.

ف نجد أن القرار الذي اتخذته الدورة الرابعة للمجلس الأعلى بشأن السماح لمواطني دول المجلس بممارسة النشاط الاقتصادي في مجالات مهنية عدة لم يلاق اعتراضاً يُذكر من قبل الدول الأعضاء، فلقد وافقت عليه دولة الإمارات العربية المتحدة، ودولة البحرين في عام 1984، أما المملكة العربية السعودية فلقد أبلغت الأمانة العامة بضرورة أن تحتفظ الدولة المضيفة بحقوقها في المطالبة بضرورة مشاركة رأس المال الوطني مع رأس المال في الدول الأعضاء الأخرى بنسبة لا تزيد

عن 25٪ في الفنادق والمطاعم⁽²⁾، كما أن دولة قطر وسلطنة عمان ودولة الكويت أقرت تنفيذ المادة ابتداءً من عام 1984، مع إبداء بعض الشروط، كما أن جميع الدول طالبت بضرورة وجود الحرفي والمهني في البلد الذي يمارس فيه نشاطه الاقتصادي، أي أنه لا يمكنه أن يؤسس منشأة ثم يوكل مهام ممارسة الحرفة إلى أشخاص آخرين.

وفي هذا المجال فإنه قد يصح القول إنه لا يتوقع أن يستفيد الكثير من الحرفيين والمهنيين والصيادلة من هذه المادة، وذلك للنقص الكبير في هذه الشريحة من العمالة المواطنة، فمعظم العمالة التي تعمل في هذه المجالات إما أنها مواطنة، ويوجد طلب عليها في بلدها الأصلي، وإما أنها وافدة لا يمكنها الانتقال من بلد إلى آخر نظراً للإجراءات القانونية التي تُخذ من التنقل بيسر.

كما أن دول المجلس أقرت تنفيذ القرار الذي يسمح لمواطني دول المجلس بمزاولة تجارة التجزئة والجملة في الدول الأعضاء. كما أن قرارات الدورة السابعة أفسحت المجال أمام مواطني الدول الأعضاء للحصول على قروض من بنوك وصناديق التنمية الصناعية في الدول الأعضاء، شريطة أن تستثمر هذه القروض في الدولة التي تمنح فيها، أما بشأن تملك مواطني المجلس لأسهم الشركات المساهمة في الدول الأعضاء ونقل ملكيتها فنجد أن دول المجلس قد قطعت شوطاً في هذا الاتجاه، ولقد أشارت المادة (4) من قرار المجلس الأعلى في دورته التاسعة إلى إمكانية أن تشترط الدولة العضو ضرورة تملك مواطنيها ما لا يزيد عن 51٪ من أسهم الشركات الجديدة المطروحة للاكتتاب العام⁽³⁾، ولقد وافقت الدول الأعضاء على هذه المادة من خلال قوانين ومراسيم. كما أن المجلس الأعلى خلال دوراته المختلفة اعتمد قرارات أخرى يُفترض أن تعمل على زيادة حرية انتقال رؤوس الأموال؛ وحرية ممارسة النشاط الاقتصادي فيما بين دول المجلس. فعلى سبيل المثال تم الاتفاق على مساواة مواطني مجلس التعاون في المعاملات الضريبية، وعلى نظام موحد لحماية المنتجات الصناعية ذات المنشأ الوطني، وعلى قواعد لتنسيق وتشجيع إقامة المشروعات الصناعية، وبالإضافة إلى هذا أقرت الدورة السابعة حرية تملك العقارات في دول المجلس لمواطني هذه الدول.

وعلى الرغم من حرية انتقال رؤوس الأموال ضمن النطاق المشار إليه أعلاه فيما بين الدول الأعضاء فإن مواطني دول المجلس مازالوا متحفزين حول الاستثمار في

بلد خليجي آخر غير بلدهم الأصلي، ولعل هذا يعود إلى الطبيعة الحالية لعدد كبير من المؤسسات التجارية، والتي هي امتداد للمؤسسات العائلية، فقد أفقدت سمة المؤسسات التجارية العائلية رجال الأعمال الحماس الضروري للاستثمار في بلد آخر، الأمر الذي قد يتطلب حضوراً شخصياً للمستثمر ولو لفترات عديدة خلال العام. كما أن أحداً قد يذهب إلى أن توافد الاستثمارات الأجنبية (من خارج دول المجلس) إلى جميع الدول الأعضاء يؤكد على أنه مازالت هناك فرص استثمار وفيرة للمستثمر كل في بلده، (قد يستثنى من هذا الشركات المساهمة والتي لا تتطلب إدارة مباشرة من قبل المستثمر). وإذا ما نظرنا للتراخيص التجارية الممنوحة لمواطني المجلس لممارسة مختلف الأنشطة الاقتصادية في الدول الأعضاء، معياراً مقترحاً لقياس الاستثمارات المباشرة الخاصة فيما بين الدول الأعضاء، نجد أنها لا تصل إلى ألف ترخيص خلال الفترة ما بين عام 1983 وعام 1988 (مجلس التعاون لدول الخليج العربي، 1990).

ويلاحظ أن المستثمرين فضلوا الاتجاه إلى الأسواق الأكثر ازدهاراً كترك الكويت الموجودة في دولة الإمارات، حيث يلعب قطاع التجارة دوراً مهماً، والموجودة في السعودية، حيث يجتذب حجم الطلب جزءاً آخر من أموال المستثمرين في الدول الخليجية الأخرى، كما تؤكد البيانات ذاتها أن نصيب المهنيين والحرفيين من إجمالي الأنشطة التجارية في الدول الأخرى كان متواضعاً، الأمر الذي يؤكد رأينا الآنف الذكر. أما بالنسبة لتملك العقارات فلقد حظيت كل من الإمارات والبحرين بنصيب وافر من استثمارات مواطني دول المجلس الأخرى، ويحظى مواطنو دولة الكويت بامتلاك أكبر عدد من العقارات في دول المجلس الأخرى، مع تفضيل واضح لهم في البحرين والسعودية. بينما حظيت دولة البحرين بإقبال واضح من قبل مواطني مجلس التعاون الأخرى.

وبالإضافة لتملك الأصول في الدول الأعضاء يمكن النظر إلى انتقال رؤوس الأموال عن طريق الأسهم والسندات، وإمكانية امتلاكها من قبل المستثمرين في الدول الخليجية بخلاف القطر الذي تعمل فيه المؤسسات المساهمة، وتداولها في هذه الدول، معياراً مكمل لقياس درجة حرية انتقال رؤوس الأموال في المنطقة.

تشير البيانات المنشورة من قبل الأمانة العامة لدول مجلس التعاون الخليجي إلى زيادة ملحوظة في عدد الشركات المساهمة والقابلة أسهمها للتداول في دول

المجلس، حيث بلغ في سنة 1988 حوالي 169 شركة، بإجمالي رؤوس أموال قدرها حوالي 22 بليون دولار، في حين أن عدد الشركات المساهمة ذات المشاركة الخليجية بلغ حوالي 42 شركة، بإجمالي رؤوس أموال قدرها 7 بلايين دولار. أي ما يقارب 24٪ من إجمالي الشركات ذات الأسهم القابلة للتداول في دول المجلس، ويتضح من البيانات ذاتها التفاوت في عدد الشركات المساهمة ذات المشاركة الخليجية، حيث بلغ حوالي 16 شركة في الإمارات، وعدداً مماثلاً في البحرين، في حين أنه لم توجد شركة تسمح بمشاركة خليجية في قطر، وثلاث شركات في السعودية، وشركة واحدة في الكويت، وست شركات في عمان. وعلى الرغم من هذا فإن هناك تفاوتاً في رؤوس أموال هذه الشركات، حيث حظيت الشركات السعودية بنصف إجمالي الأموال المستثمرة في الشركات المساهمة القابلة أسهمها للتداول في دول المجلس⁽⁴⁾. ومع هذا مازال عدد الشركات المساهمة القابلة أسهمها للتداول في دول المجلس متواضعاً، وخاصة إذا ما أخذنا دول المنطقة من زاوية قطرية. بالنسبة لبيانات عام 1988. لم تكن هناك إلا 10 شركات مساهمة عاملة في قطر، وإذا ما قارنا هذا بإجمالي العدد فإنه لا يمثل إلا نسبة ضئيلة جداً، في دول المجلس لذا، فإن عدم وجود أي شركة من الشركات المساهمة القابلة أسهمها للتداول في قطر لا يمثل معضلة بالنسبة لحرية انتقال رؤوس الأموال، وعلى الرغم من أن انفتاح هذه الشركات أمام المساهمة الخليجية سوف يساهم في زيادة اندماج أسواق المال الخليجية، فإن هذا يضيف طابعاً إيجابياً على خيار إنشاء منطقة عملة موحدة. كما أن تداول أسهم الشركات المساهمة العاملة في الكويت محدود في دول المجلس، وعلى الرغم من وجود 33 شركة مساهمة فيها فهناك وضع مشابه في السعودية، حيث إنه لم يتح تداول أكثر من أسهم 3 شركات من بين 42 شركة مساهمة فيها. وعلى الرغم من هذه المحدودية فقد بدأت خطوات إيجابية لدمج أسواق الأوراق المالية في دول المجلس، وعلى سبيل المثال تم في الآونة الأخيرة إتاحة المجال أمام تداول أسهم بعض المؤسسات العاملة في الكويت والبحرين في كل من سوقي الأوراق المالية في البلدين.

يرى الباحث أنه مع زيادة عدد الشركات المساهمة، وتراجع مساهمة القطاع الحكومي في النشاط الاقتصادي (بغض النظر عن الأسباب)، فإن التمويل الخليجي سوف ينشط، آخذين في الاعتبار تناقص الدور الذي يلعبه رجل الأعمال التقليديين في المنطقة، ودخول مستثمرين جدد على إمام بالمكاسب التي يمكن أن تحقق من

خلال المساهمة في شركات محلية وخليجية. ومع هذا، وفي ظل حرية انتقال رؤوس الأموال فيما بين الدول الأعضاء في المنطقة، بالإضافة إلى حرية انتقالها من المنطقة إلى العالم الخارجي، فإن تماثل الاقتصاديات الخليجية وتعرضها لصدمات متشابهة كما سنبين هذا لاحقاً قد يجعل أسواق المال المحلية عرضة لفقدان أصول كثيرة، الأمر الذي يرى معه (بهاتيا) أنه قد يتطلب الحيلولة دون حدوثه. ويقول في هذا الصدد معلقاً على تجربة الاتحاد النقدي في غرب أفريقيا:

«ثمة درس آخر يمكن استخلاصه من التجربة الأفريقية الغربية، ألا وهو الحاجة إلى إقامة حزام مالي ما للاتحاد النقدي يحيط بالمنطقة المعنية لتلافى تدفق رؤوس الأموال إلى خارج المنطقة، حيث يصاحب ذلك العمل بسياسات ملائمة لسعر الفائدة، وسوف يؤدي ذلك إلى قيام سوق مالية فعالة داخل المنطقة، من شأنها أن تساهم في تشجيع الاستثمار وتعزيز النمو الاقتصادي» (بهاتيا، 1986: 442).

كما توفر نسبة استثمارات الشركات المشتركة الخاصة إلى إجمالي الأموال المستثمرة في القطاع الصناعي في دول المجلس، مقياساً جزئياً آخر على مدى الترابط فيما بين المستثمرين في دول المنطقة، ومن ثم على انتقال رؤوس الأموال فيما بين دول المنطقة. حيث بلغت هذه النسبة في عام 1992 أقصى قيمة لها في البحرين، حيث وصلت إلى حوالي 42٪ مع أنها سجلت أدنى قيمة لها في قطر، حيث كانت 18٪. أما في بقية دول المجلس، فكانت 1.27٪ و 6.15٪، 19.57٪، 10.81٪، في كل من الكويت وعمان والسعودية والإمارات على التوالي⁽⁵⁾. وتشير بيانات منظمة الخليج للاستشارات الصناعية، إلى أن نسبة المشاركة في بين أبناء دول المجلس من هذا الإجمالي كانت حوالي 75٪.

ويستدل من هذه النسب أن المستثمر ما زال يفضل الأسواق الأكبر حجماً كالأسواق السعودية، أو الأسواق البحرينية والتي تقل فيها القيود المفروضة على مشاركة رأس المال غير الوطني، وبناءً عليه فإن القطاع الصناعي ما زال مغموراً في معظم دول المجلس من حيث المشاركة الخليجية، مما يدل على محدودية في قيام المستثمرين الخليجيين في الوقت الحاضر بالاستثمار البيني والمشارك في مشروعات صناعية. ومع مرور الوقت، وإذا ما طبقت بنود الاتفاقية الاقتصادية فيما بين دول المجلس، فإن الباحث يرى تدفقاً أكبر لرؤوس الأموال من خلال المشروعات

المشتركة، الأمر الذي يرسم ملامحه كبر حجم المشروعات، والتشجيع من قبل الحكومات وتدني دور الشركات والمؤسسات العائلية، وإدراك المستثمرين لفرص الاستثمار المشترك وذلك من بين عوامل أخرى عديدة.

أما بالنسبة لانتقال العمالة فإنه محدود إما بطبيعة النقص العام الواضح والمُلح في دول المجلس لمهارات معينة، وإما لتمائل القدرات الوطنية، وهذا التشابه الأخير أسهم في وجود وفرة نسبية في نوعية معينة من الأيدي العاملة، مع عجز في حرف أخرى يتم سده عن طريق الاستقدام من الخارج، ونظرا لانخراط هذه العمالة في عقود عمل مع الجهات المستقدمة لها، إضافة إلى البعد الأمني الذي يؤخذ في الاعتبار، فإن القوانين المتعامل بها في دول المجلس لا تسمح لغير مواطني دول المجلس بالانتقال بين الدول الأعضاء الأخرى بدون قيود والإقامة فيها وقد يُستَوْغ هذا باحتمال تركز عمالة وافدة في بلد عضو بشكل واسع، مما قد يعرض واقعها الأمني، والاجتماعي، والسياسي لمخاطر جمة، وتتسم عقود العمل هذه بجمود نسبي في أجورها، والتي لا ترتبط بمعدلات التضخم المحلية، مما لا يُمكن العمالة الوافدة من الانتقال من وظيفة إلى أخرى، أو من بلد إلى آخر، سعيًا منها لاغتنام فرص التفاوت النسبي، إن وجد، في مستويات الأجور في دول المنطقة.

قد يذهب المرء إلى أنه، يمكن القول إن الاتفاقية الاقتصادية قد ساهمت في زيادة حرية انتقال رؤوس الأموال فيما بين دول المجلس، وهذا أمرٌ يساعد على تبني وحدة نقدية من خلال منطقة عملة مثلى وذلك حسب ما ذهب إليه مونديل. إلا أنه من جانب آخر، توجد هناك معوقات تحول دون انتقال العمالة فيما بين دول المجلس، ويعود هذا إلى النقص المتمثل في معظم دول المجلس لمهارات معينة يتم الآن استقدامها من خارج دول المجلس، كما أن سياسة التعهد بتوظيف المواطنين الحاصلين على الشهادات الجامعية لا تدعم عملية فتح باب التوظيف لعمالة غير مواطنة في القطاع الحكومي، أما بالنسبة للانتقال المفترض للعمالة فيما بين دول المجلس، والذي افترضه مونديل نظير انخفاض في الطلب على منتجات دولة ما من دول منطقة العملة، فإنه يصعب في اقتصاديات تتشابه من حيث القاعدة الإنتاجية، حيث إنها جميعا تعتمد إلى درجة كبيرة على قطاع النفط، الأمر الذي يُعرضها للتناقض نفسه في حجم الطلب على منتجاتها، وهذا يعني أن العجز الخارجي ما بين دول المنطقة، إذا ما وجد، لا يتوقع أن يشجع على انتقال العمالة من بلد عضو إلى

آخر، لأنها اقتصاديات تتعرض لانتعاش وركود متزامنين. وهذا لا يعني أن أحداً لن ينتقل من دولة خليجية عضو بالمجلس إلى دولة أخرى من أجل العمل، حيث يوجد تفاوت نسبي في الرواتب والأجور فيما بينها، إلا أن استقدام عمالة من خارج دول المجلس ساهم في انخفاض الأجور في مجالات عمل عديدة، مما يحول دون اتجاه العمالة المواطنة والعمالة الخليجية (من دول خليجية أخرى) للعمل فيها. فبالإضافة لتدني الأجور والمزايا الوظيفية المرافقة لعدد كبير من الوظائف في القطاع الخاص، والتي تشغلها عمالة غير مواطنة، فإن احتمالات شغلها من قبل عمالة مواطنة هي احتمالات ضئيلة خاصة في ظل الظروف الحالية. فالعمالة المواطنة توجد لها بدائل أفضل في الوقت الحالي، إضافة إلى أن الاستثمار في قوة العمل التي يتم إعدادها حالياً للدخول في سوق العمل سوف يستبعد شغل عدد الوظائف التي تشغلها عمالة وافدة، وذلك بحكم عدم توقع العمالة المواطنة لتحسن مستوى أجور ومزايا تلك الوظائف. وعلى سبيل المثال إذا كان مستوى الأجر في وظيفة مهنية منخفضاً حالياً، ويتوقع أن يستمر كذلك، إما لوفرة العمالة الوافدة التي تعمل فيها، وإما لنوع العمل ذاته، فإن رب الأسرة لن يوجه أبناءه لشغل مثل تلك الوظيفة إذا ما كانت هناك بدائل أفضل نسبياً.

ومن منظور آخر، وفي ظل تعرض دول المجلس لصدمات خارجية، وقد تلجأ هذه الدول لتخفيض حجم العمالة الوافدة، على أنها منفذ لمنع حدوث بطالة من العمالة المواطنة على مستوى الدول مجتمعه. إن لهذه الفرضية محدودية في الوقت الحالي، وذلك لأن العمالة الوافدة ما زالت تشغل العديد من الوظائف التي لا توجد بدائل محلية للقيام بها، كما أنه إذا ما أخذت التكلفة المباشرة للعمالة الوافدة، والتي يتحملها رب العمل، فإن أرباب العمل سيمارسون ضغوطهم للحيلولة دون تبني حكومات المنطقة لسياسات تهدف للاستغناء عن العمالة الوافدة، كما سيجد أرباب العمل مساندة إضافية من قبل مُلاك العقارات التي تقطنها هذه العمالة. كما أن قبول المواطنين بشغل وظائف قد تكون في أسفل السلم الوظيفي، أو وظائف غير مقبولة اجتماعياً، قد يصبح محدوداً إذا ارتأت العمالة المواطنة أن الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد المحلي هي صدمات مؤقتة، أضف إلى هذا أن الرغبة والقدرة في الاستغناء عن العمالة الوافدة، قد لا تكون بالأمر اليسير، وخاصة في المدى القصير، حيث قد ترتبط مع أصحاب العمل بعقود، ناهيك بالبعد السياسي الذي تأخذه الحكومات في

الاعتبار عندما تطمح لاتخاذ قرارات بشأن الاستمرار في توظيف عمالة وافدة. كما أن المرء قد يرى أن دول المنطقة منفردة تحذو حذواً مستقلاً تجاه توطين الوظائف. فكل بلد عضو في المجلس يرفع شعار توطين الوظائف بمواطنيه، وقليلاً ما نجده يعامل مواطني المنطقة معاملة مواطنيه نفسها. وربما يعلل هذا من منطلق استراتيجي، حيث إن كل دولة من دول المجلس ما زالت تنظر إلى مواردها باستقلالية عن الدول الأعضاء الأخرى. وتدرك كذلك أن قوة العمل المواطنة في تزايد مستمر مع انكماش وتقلب في الناتج القومي، مما يهدد بمشكلة البطالة التي ربما لا تستطيع الحكومات تلافيها إذا ما فتحت المجال أمام معاملة أبناء دول المجلس بالقدر نفسه.

هذه السمات لسوق العمالة بالمنطقة تساهم في الحيلولة دون الإيفاء بشرط مونديل، للسير باتجاه إنشاء منطقة عملة مثلى، والذي ربما لا ينطبق على دول تتماثل بالنسبة لمنتجاتها الرئيسية (هذه النقطة سنتناولها بشكل أوسع عندما نناقش شرط كينن)، هذا على الرغم من الدور الإيجابي الذي تبنته دول المنطقة تجاه حرية انتقال رؤوس الأموال.

ثانياً: درجة الانفتاح:

لقد ذهب مكانون إلى أن من أهم العوامل التي قد تهية دولة ما للانضمام إلى منطقة عملة مثلى هي درجة انفتاح (انكشاف) اقتصادها على الدول الأخرى المحتمل أن تنضم معها إلى منطقة عملة واحدة، فالدول التي تتسم بدرجة كبيرة من الانفتاح تستوفي شرطاً ضرورياً للانضمام إلى منطقة عملة مثلى. ولا يوجد هناك معيار واحد مقترح في أدبيات المالية الدولية لقياس مدى انفتاح اقتصاد ما، أما ما اقترحه مكانون نفسه فهو أمرٌ صعب قياسه بالنسبة للدول الصناعية، فما بالك بالدول النامية، حيث اقترح أن تحتسب درجة الانفتاح على أساس نسبة السلع القابلة للتبادل التجاري إلى إجمالي السلع (Ratio of Tradables to Total Production). أي أن المعيار يأخذ في الحسبان السلع التي يمكن أن يتاجر فيها، والتي ليس بالضرورة تساوي الصادرات والواردات، وهذا يعني أن المقياس المقترح يتضمن في جانب السلع القابلة للتبادل التجاري، سلعاً أنتجت واستهلك محلياً، ولكن كان من الممكن تصديرها للخارج.

ومن أجل هذا المقياس، استخدم إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي، وإجمالي الواردات إلى الناتج المحلي (Heller, 1978)، وكذلك مقياساً يقوم على

أساس قياس نسبة الواردات إلى إجمالي الاستهلاك. وبما أن فترة الثمانينات هي الفترة التي تلت قيام المجلس وأقرت فيها الاتفاقيات التي تدعو إلى قيام وحدة نقدية فيما بين دول المجلس، فإننا قمنا بقياس مختلف درجات الانفتاح طبقاً للمقاييس المقترحة أعلاه، كما أنه تم قياس درجة الاكتشاف على أساس العلاقات التجارية البينية فيما بين دول المجلس، وكذلك ما بين دول المجلس والعالم الخارجي.

1- إجمالي الصادرات والواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي:

عند استخدام بيانات الناتج المحلي الإجمالي لينوب عن الدخل القومي، وبيانات التجارة بين كل دولة من دول المنطقة والعالم الخارجي، تتجلى صور مختلفة حول درجة انفتاح كل دولة من دول مجلس التعاون، ف نجد أن قطر أخذت مكان الصدارة نظراً لإسهام التجارة الدولية في الناتج المحلي الإجمالي، بينما جاء دور قطاعي الصادرات والواردات في مكانة نسبية أقل بالنسبة للمملكة العربية السعودية، وذلك في عام 1988.

وبشكل عام ساهم هذان القطاعان بما لا يقل عن 30٪ من الناتج المحلي الإجمالي في أي دولة من دول المجلس، وهذا يعطي هذين القطاعين أهمية نسبية بالنسبة لهذه الاقتصاديات، هذا بشكل مباشر، ولكن لا يستطيع أحد أن ينكر أهمية قطاع الصادرات بصفته جزءاً مهماً من مكونات الناتج المحلي، فالقطاع النفطي يشكل صلب قطاع الصادرات، وإيرادات هذا القطاع توفر التمويل اللازم لجزء كبير من نشاط القطاع الحكومي، وتفي بمتطلباته من مختلف السلع والخدمات أما إحصاءات إجمالي صادرات وواردات دول المجلس البينية (متضمنة إعادة التصدير)، فإنها تُعد مقياساً لمدى انفتاح الاقتصاديات الخليجية على بعضها البعض، ولقد بلغت صادراتها إلى بعضها البعض في عام 1989 حوالي 7,53٪، مع أن وارداتها كانت 6,30٪ في العام ذاته⁽⁶⁾، وتعتبر هاتان النسبتان متوازيتين، مقارنة بانكشاف دول المجلس على العالم الخارجي. وعلى سبيل المثال، ساهمت دول الجماعة الأوروبية بحوالي 35,90٪ في إجمالي واردات دول المجلس في العام ذاته. كما أن دول المجلس منكشفة بنسبة 35,90٪ على دول الجماعة الأوروبية، وذلك إذا ما وضعنا إجمالي التبادل التجاري فيما بين دول المجلس والدول الأعضاء في الجماعة⁽⁷⁾. وبناءً عليه فإن دول مجلس التعاون لا يمكن أن تعتبر دولاً منفتحة من منظور التدفق السلعي، ولعل السبب في هذا يعود إلى ضيق وحدائث القواعد الإنتاجية فيها.

2 - نسبة الواردات إلى الاستهلاك:

ما زال هناك اعتماد واضح لدول مجلس التعاون على الواردات وذلك للإيفاء بالاستهلاك (الخاص والعام). بشكل عام، وتشكل هذه النسبة حوالي 50% من إجمالي الاستهلاك في دول المجلس، ويعود هذا إلى القاعدة الإنتاجية الضيقة التي تتسم بها هذه الدول، وبناءً على هذا يمكن أن يرى الفرد أن دول المجلس تعتبر دولاً ذات اقتصاد مفتوح على العالم الخارجي، وذلك لارتفاع نسبة الواردات إلى الاستهلاك، ويتوجب التنويه إلى أن الاستهلاك يشمل قطاعي السلع والخدمات، مما يعني أنه لو أمكن فصل السلع عن الخدمات لارتفعت النسب. ومع هذا يبقى نصيب الواردات من دول المجلس بعضها البعض إلى مستويات الاستهلاك فيها منخفضاً، وذلك لتدني الواردات البينية، وإذا ما اعتبرت نسبة الواردات من دول المجلس إلى مستويات الاستهلاك فيها مقياساً للانفتاح فإنها تبقى دولاً مغلقة على بعضها البعض، وعلى سبيل المثال فقد كانت هذه النسبة بالنسبة للسعودية في عام 1989 حوالي واحد في المائة.

إن الأدبيات لم تقدم أي عتبة فاصلة ما بين المقصود بالاقتصاد المفتوح والاقتصاد المغلق. ويرى الباحث أن اعتماد أي اقتصاد على الواردات والصادرات كما هو الحال في دول مجلس التعاون فإنه يصبح عرضة لصدمات خارجية مؤثرة، مما قد يتيح لنا الحكم على أنه اقتصاد مفتوح.

3 - الواردات إلى الناتج المحلي:

بالإضافة إلى درجة الارتباط بين الواردات والاستهلاك أقترح استخدام نسبة الواردات إلى الناتج المحلي لتعكس مدى انفتاح الاقتصاد. الجدول (1) يوضح هذه النسب لدول المجلس.

بشكل عام، اتسمت درجة انفتاح الاقتصاديات الخليجية من خلال استخدام المعيار الحالي بدرجة استقرار مرتفعة على الرغم من التقلبات التي طرأت على الناتج المحلي الإجمالي فيها، ويعود هذا بشكل كبير إلى مواكبة الواردات لقيم الناتج المحلي، وذلك بحكم اعتمادها عليه، ويشير الجدول أعلاه إلى أن الاقتصاد البحريني هو الأكثر انكشافاً، إلا أن هذا يعود إلى اعتماد البحرين على الواردات النفطية من السعودية بقصد إعادة التصدير. وإذا ما استبعدنا القطاع الاستخراجي من مكونات الناتج المحلي، وذلك بحكم

أنه لا يمثل نشاطاً مستقلاً عن قوى السوق العالمية، فإن درجة انكشاف دول المجلس ترتفع بشكل ملحوظ، كما هي موضحة في الجدول (2).

جدول (1)

نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي (1988-1984)

الإمارات	البحرين	السعودية	عمان	قطر	الكويت	
32,1	79,27	53,48	37,55	15,10	44,41	1984
31,48	76,72	43,65	37,21	18,46	44,73	1985
40,06	67,60	42,03	36,94	21,84	49,47	1986
39,18	91,57	43,26	29,07	20,76	40,82	1987
44,98	78,61	40,76	34,53	22,11	43,92	1988

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة، العدد الخامس، 1990. (جداول مختلفة).

جدول (2)

نسبة الواردات إلى الناتج المحلي الإجمالي مستبعداً منه القطاع النفطي

الإمارات	البحرين*	السعودية	عمان	قطر	الكويت	
60,20	93,84	83,17	72,56	55,10	95,00	1984
60,17	78,23	55,38	66,26	48,00	72,17	1986
73,46	84,29	51,00	60,00	45,20	76,05	1989

المصدر: بيانات الناتج المحلي الإجمالي والواردات محتسبة من: الحسابات القومية للدول العربية (1989-1979)، 10، أبو ظبي: صندوق النقد العربي (سبتمبر 1990).

* بالنسبة للبحرين أبقى على الناتج المحلي الإجمالي والواردات لتشتمل على النفط، لأن الواردات النفطية هي بقصد التصدير.

طبقاً لجميع المقاييس المقترحة هنا فإنه يمكن أن نعتبر اقتصاديات دول المجلس واضحة بَيِّنة أمام العالم الخارجي إلا أنها مغلقة على بعضها البعض، مما لا يستوفي فرضية (مكانون) لإنشاء منطقة عملة موحدة.

ونظرياً فإن الانفتاح على العالم الخارجي يتطلب إما اتباع سياسة سعر صرف مرنة تعتمد للاستفادة من لا مركزية الصدمات التي يمكن أن تتعرض لها الاقتصاديات الخليجية، أو اتباع سياسة سعر صرف ثابتة مع أهم الشركاء التجاريين، ويستبعد من هذين الخيارين إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول المجلس إذا ما أقررنا بشرط مكانون، ويترتب عليه أنه حتى لو كانت هناك تقلبات في أسعار الصرف البينية في منطقة مجلس التعاون، فإن أصداءها على مستويات التضخم والتوظيف في كل قطر تكون متواضعة، مقارنة بتلك التي يمكن أن تنعكس على الاقتصاد المحلي في حالة حدوث تقلبات في أسعار صرف العملات الخليجية مقابل عملات أهم شركائها الخارجيين. لقد جاء مكانون بمعيّاره المقترح على عدة أسس من أهمها أن للتقلبات في مستوى الأسعار في العالم الخارجي والذي من شأنه أن ينقل من خلال أسعار الصرف، أثراً عكسياً على تدفقات التجارة مما بينه وبين الاقتصاد المنكشف عليه أكثر من المغلق (Corden, 1972). إلا أن الشواهد القياسية لم تحزم الأمر في هذا الصدد، حيث إنها جاءت لتؤيدها في بعض الدراسات (Akhtar and Hilton, 1984; Hooper and Kohlhogel, 1978; Cushman, 1983)، مع أنها عجزت عن ذلك في دراسات أخرى (Gouter, 1985; IMF, 1984).

لاشك أن التغير في الأسعار يكون له أثر على الاقتصاد المنكشف أكثر منه على المقفل، وبخاصة في الاقتصاديات التي تتسم بمحدودية في وجود البدائل المحلية، فانخفاض المرونة السعرية للطلب على الواردات يجعل للتغير في أسعارها آثاراً واسعة على المتغيرات الاقتصادية المحلية، وخاصة على مستوى التضخم المحلي.

ثالثاً: درجة التوسع الإنتاجي:

ورأى كينن أن الدول التي لا تتسم بتنوع في قاعدتها الإنتاجية يفترض بها أن تنضم إلى مناطق عملة واحدة، يتم خلالها تثبيت أسعار صرف عملات الدول الأعضاء فيما بينها. ويعود هذا إلى أن التغيرات المطلوبة في سعر الصرف تصبح كبيرة في

هذه الاقتصاديات، وذلك إذا ما أرادت أن تمتص سلبيات التناقص في الطلب على منتجاتها الرئيسية لو أنها اتبعت أسعار صرف مرنة بشكل انفرادي.

استخدم البعض مقاييس عديدة لقياس درجة التنوع الإنتاجي، مثل ما اقترحه (Hallwood & MacDonald, 1989) وكذلك (Presely & Dennis, 1976). فنجد أن مكونات الصادرات وتنوعها أخذت على أنها ذريعة، كما أن درجة تركيز هذه الصادرات حسب وجهاتها الجغرافية قد استخدمت على أنها ذريعة أخرى، بالإضافة إلى أن مكونات الناتج المحلي الإجمالي قد توفر مقياساً آخر لدرجة تنوع القطاعات الاقتصادية وبخاصة بالنظر إلى درجة أهمية القطاعات الصناعية.

فإذا كانت الصادرات تتركز في مجال ضيق فإن هذه الاقتصاديات تصبح عرضة لعواقب مؤثرة نظير حدوث تقلبات في الطلب على السلعة المصدرة، مقارنة بالدول التي يتسم قطاع الصادرات فيها بتنوع أكبر، وتُشتمَل هذه الخلاصة مما جادلنا به اعلاه من هذه الدراسة، حيث إن كينن يرى أن الاقتصاديات الأكثر تركيزاً في التوزيع السلعي لصادراتها هي أشد عرضة لصدمات اقتصادية مركزة، من شأنها أن تؤثر بشكل سلبي على مستويات العمالة، وحدوث انخفاض في الطلب على سلعتها الأساسية، ولا يُتَوَقَّع أن تبطل قطاعات أخرى أثر هذا التدهور في الطلب على السلعة الأساسية.

وبحكم كون هذه الدول مصدرة للنفط بشكل رئيس فإن أسواقها متعددة، إلا أن دول العالم الصناعي تستقطب نسبة كبيرة من صادرات دول مجلس التعاون بشكل واضح، فتأتي اليابان في معظم الحالات مستورداً رئيساً لصادرات دول المجلس، ثم تليها دول الجماعة الأوروبية، ويمكن أن نستثنى البحرين من هذا التعميم.

وتشير البيانات إلى أن قطاع النفط مازال مهيمناً على إجمالي صادرات دول المجلس، فنجد أن نسبة الصادرات النفطية إلى إجمالي الصادرات قد وصلت إلى 85,12% في السعودية، 82,32% في الكويت، 98,77% في عمان، 75,36% في البحرين، 77,4% في الإمارات، وذلك في عام 1988⁽⁸⁾.

أي إن الصدمات والاختلالات التي تتعرض لها دول المجلس ذات طابع اقتصادي شامل أو كلي، وهي كفيلة بأن تؤثر على جميع القطاعات الاقتصادية وذلك بحكم اعتمادها على القطاع النفطي، وهذه الشمولية تقلل من مدى جاذبية دول المجلس لإنشاء

منطقة عملة مثلى بحسب شرط كينز؛ لأن تغيرات في الطلب على الصادرات المحلية متركزة في قطاع واحد، ولا يمكن الاعتماد في الطلب على سلع أخرى لتعويض أي نقص يطرأ على الدخل القومي نظير التناقص في الطلب على النفط مثلاً، وبناء عليه فانضمام دول المجلس إلى بعضها البعض في إنشاء منطقة عملة موحدة لن يؤدي إلى تنوع القاعدة الإنتاجية، وذلك من منظور ما هو متوافر الآن.

وقد يمكن النظر إلى القاعدة الصناعية للاستدلال على مدى تنوع القاعدة الإنتاجية في دول المجلس، وتدل الاحصاءات المتوافرة في هذا المجال على أن مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي مازالت محدودة حتى بعد مرور حوالي عشرين عاماً على التطور الملحوظ في الإيرادات النفطية، وتقوم في دول المجلس صناعات تحويلية تعتمد إلى درجة كبيرة على المورد النفطي، بل إنها كثيراً ما ترتبط بالنفط إما على شكل تكريره، وإما بتوظيفه في الصناعات البتروكيماوية والأسمدة الكيماوية، والصناعات التحويلية الأخرى. إن هذه الصناعات تساهم إيجابياً في تنوع القاعدة الإنتاجية في كل بلد على حدة، ولكنها لا تنوع القاعدة الإنتاجية لدول المجلس مجتمعة، أي أنها ستقلل من عواقب التقلبات في الطلب على النفط، ولكنها تبقى جميعاً عرضة لتقلبات أخرى على قطاعات صناعية متماثلة.

ويتضح من الاتجاه العام للتصنيع في دول المنطقة أنها تفتقر للتنسيق مما ينتج عنه قيام مصانع تنتج المنتج نفسه، الأمر الذي يترتب عليه ضيق فرص التسويق على مستوى المنطقة، وبقاء جزء من الطاقات الإنتاجية معطلاً، تشير إحدى الدراسات في هذا الصدد إلى أنه في عام 1988 وصلت نسبة الطاقة الإنتاجية غير المُستغلة في مختلف الدول الخليجية إلى حوالي 38%⁽⁹⁾، ويترتب على هذه الظاهرة سلبيات عديدة، لعل أهمها يكمن في ارتفاع تكلفة إنتاج الوحدة الواحدة، وارتفاع الأسعار، إضافة إلى تدني كفاءة توظيف الموارد.

كما أنه لا يمكن الاعتماد على القطاع الزراعي لمرادفة القطاع الصناعي، ولتوفير إيرادات مالية في فترات قد تتناقص فيها الإيرادات من القطاع النفطي والصناعات التحويلية، إن تضافر ظروف الطقس والاتجاه إلى العمل في القطاع النفطي والاستثمار فيه كل هذا قلل من أهمية القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، هذا على الرغم من المساعدات والحوافز الحكومية التي تُقدم لهذا القطاع، مما نتج عنه أن الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي مازالت متواضعة، وهذا

لا يعني أن دول المجلس جميعاً تعاني شحاً متماثلاً في القطاع الزراعي، فهناك مشروع زراعة القمح في السعودية الذي فاض إنتاجه عن السوق المحلية، ويرتاب المرء بجذواه الاقتصادية بفعل ارتفاع تكاليف الإنتاج (وقد تكون معظم هذه التكاليف تكاليف ثابتة، مما يعزز من مردود المشروع في المدى الطويل).

وانطلاقاً من معيار كينن، وبناءً على النتائج المستوحاة من هذا الجزء، وبحكم التماثل في المقومات الصناعية، نجد أن القاعدة الإنتاجية في دول المجلس ضيقة، سواء من منظور القطر الواحد أو المجموعة، وهذه السمة تفي بشرط كينن، إلا أن هذا الشرط لا يمكن تعميمه، فهو ينطبق على الدول التي تمتاز بقواعد إنتاجية متنوعة إذا ما اجتمعت، وعلى الرغم من تركزها وهي منفردة، وهذه الوضعية لا تنطبق على دول مجلس التعاون الخليجي. وبناءً عليه فإن المرء قد يرى أن لمعيار كينن محدودية واضحة من حيث المنطقية، ولا يوصي بمحاولة تطبيقه على دول المجلس، وتقويم مدى مواءمتها في منطقة عملة موحدة من هذا المنطلق.

رابعاً: درجة التشابه في الأوضاع الاقتصادية والتعرض للصدمات الخارجية:

انطلاقاً من التماثل المتجلي في الموارد الاقتصادية لدول المجلس فإن اقتصادياتها متشابهة؛ حيث يلعب القطاع الحكومي دوراً بارزاً في تملك مورد النفط، والعديد من الصناعات الرئيسية، مما جعل النشاط الاقتصادي في هذه الدول عرضة للتقلبات التي قد يتعرض لها القطاع الحكومي من خلال التقلبات النابعة من السوق العالمي للنفط، كما أن اعتمادها على قاعدة اقتصادية متماثلة، جعل دول المجلس عرضة لاستيراد نصيب من التضخم العالمي عبر قنواته المتعددة. ونظراً لانفتاح دول المجلس على العالم الخارجي من خلال قطاع التجارة فإنها لا بد أن تصبح عرضة للصدمات الاقتصادية، ويتضح هذا من خلال الأجزاء السابقة من الدراسة، حيث ظهر التماثل في أنماط الصادرات والواردات بالنسبة لدول المجلس، سواء من حيث اتجاهاتها أو نسبها، وأيضاً من خلال النظر إلى نسب الواردات من إجمالي الاستهلاك، ومكونات الناتج الإجمالي المحلي ومدى مساهمة مختلف القطاعات فيه.

وتبيّح من الجدول (3) الأهمية النسبية العالية لقطاعي التعدين والخدمات الحكومية، حيث تتجلى أهمية الصادرات النفطية، والتي تنعكس على مدى مساهمة

هذين القطاعين، وهذه الخاصية تؤكد تشابهاً آخر في اقتصاديات دول المجلس.

جدول (3)

الأهمية النسبية للنشاطات الاقتصادية في دول المجلس لعام 1988

الكويت	قطر	البحرين	السعودية	عمان	الإمارات	
10,8	1,06	4,16	7,54	1,07	1,89	الزراعة
35,93	25,60	4,05	23,12	13,62	33,35	التعدين
13,23	11,37	4,13	9,00	16,35	8,92	الصناعات التحويلية
,0076	1,567	1,58	0,26	1,16	2,42	الكهرباء والغاز والمياه
2,75	4,71	4,24	11,51	6,26	9,51	التشييد والبناء
9,40	6,12	13,09	9,71	9,42	11,5	تجارة الجملة والتجزئة
						والمطاعم والفنادق
4,73	3,01	3,65	8,27	10,23	5,75	النقل والمواصلات
2,92	4,09	3,83	5,95	11,75	5,77	الخدمات المالية والتأمين
9,16	6,14	5,24	2,10	4,84	6,12	خدمات العقار
19,10	33,52	18,03	19,95	20,00	12,86	الخدمات الحكومية
3,13	2,13	1,54	2,50	4,82	1,74	خدمات أخرى

المصدر: مجلس التعاون لدول الخليج العربية، «النشرة الاقتصادية»، الأمانة العامة، العدد الخامس، 1990:94.

أما الطفرة المالية التي حدثت في المنطقة فإنها لم تترك مجالاً لتطور سوق العمل بشكل مخطط، مما أتاح فرص عمل كثيرة استقطبت عمالة وافدة في معظم الأنشطة الاقتصادية، وطبقاً للإحصاءات الرسمية فإنه لا توجد بطالة بمفهومها الاقتصادي. والتشابه في الاعتماد على العائدات النفطية يعرضها لصدمات في أسواق النفط العالمية، ومن ثم في إيراداتها النفطية، ويترتب على هذا أنه يتحتم على حكومات المنطقة جميعاً أن تتوقع عجزاً ووفراً في ميزانياتها الحكومية، وربما في موازين مدفوعاتها في أوقات متشابهة (وليس بالضرورة أن يجيء بمبالغ متماثلة).

وهذا ما يؤكد الجدول (4)، حيث يوضح الوضع المالي للموازنات الحكومية لدول المجلس من الفترة ما بين عام 1980 و1988.

جدول (4)

وضع الموازنات الحكومية في دول المجلس (ملايين من العملات المحلية)

الامارات البحرين السعودية عمان قطر الكويت						
1980	4,276,	128,50	111,500	34,20	8,066	3,187,8
1981	3,794	156,40	83,300	97,90	4,500	988,0
1982	3,879-	180,50	2,460	175,30-	815,0	735,0-
1983	2,483-	44,60-	23,768-	183,70-	6,439-	936,4-
1984	2,842-	15,60-	44,853	286,60-	1,437	673,0-
1985	414,0-	32,90	50,4390	333,50-	19,00	717,1-
1986	551,0-	35,30-	60,9440	692,20-	4,549-	1,014,2-
1987	1,984-	4,00-	69,715-	130,70-	5,572-	1,194,4-
1988	517,0	42,7	50,183-	237,7-	3,291-	630,8-

المصدر: International Monetary Fund Yearbook, International Monetary Fund, Washington, 1989 and 1990

مجلس التعاون لدول الخليج العربية، «النشرة الاقتصادية»، الأمانة العامة، العدد الخامس، 120-115, 1990.

وهذا الوضع يحول دون وجود وفرة في دولة أو دول أعضاء، مع وجود عجز في دولة أو دول أخرى أعضاء في المجلس، مما يقلل من إمكانية استعانة بعضهم ببعضهم الآخر لمواجهة الآثار التي قد تترتب على التناقص في الإيرادات النفطية، وهو الأمر الذي يجعل من السحب في وقت واحد من الاحتياطيات مسلكاً تتجه إليه جميع حكومات المنطقة، مما يقلل من جاذبية اتحاد نقدي تعمل فيه آلية القروض القصيرة والطويلة الأجل، وذلك من خلال تجميع الاحتياطي (Reserve Pooling). أي أن التماثل في درجة تعرضهم لصدمات خارجية يعني تماثلاً في رد فعلهم تجاه هذه الصدمات، مما يقلل من قدرتهم على استخدام أدوات تصحيحية مختلفة (سعر الصرف قد يصبح أحدها)، وبدرجات متفاوتة وعلى الرغم من هذا، قد يرى المرء أن هذا التماثل يجنب هذه الدول أحد المسببات التي أسهمت في انهيار اتفاقية الثعبان في النظام النقدي الأوروبي، والذي نتج عن التفاوت في درجة تعرض الدول الأوروبية الأعضاء لصدمة النفط في بداية السبعينات. في التجربة الأوروبية، أدى هذا التفاوت

إلى تبني بعض الدول الأعضاء لسياسات مختلفة، الأمر الذي ترتب عليه صعوبة الاستمرار في التنسيق في أسعار الصرف حينئذ.

وبالإضافة إلى هذا، ونظراً لتسعر النفط في الدولار، فإن استخدام أداة سعر الصرف لن يؤثر على الطلب على النفط، وعلى الرغم من تأثيره على الإيرادات النفطية المقوّمة بالعملة الخليجية وعلى الواردات من باقي دول العالم. وكذلك إمكانية استخدام أسعار الصرف (تخفيض قيمة العملة المحلية في هذه الحالة)، لتحسين وضع الموازنة، كما طرأ في عمان والسعودية في الثمانينات. ومن المنظور النقدي، يزيد التشابه في معدلات التضخم من جاذبية توحيد أسعار الصرف، ويقلل من احتمال استخدام هذه الأسعار من أجل تصحيح اختلالات في موازين المدفوعات. فالتشابه في هذه المعدلات يقلل من احتمال تبني كل حكومة سياسات مختلفة ومنفردة لمواجهة التضخم على أنه أداة سعر الصرف وتشير البيانات المتوافرة في الجدول (5) إلى أن دول المجلس تتسم بمعدلات تضخم متشابهة ومنخفضة نسبياً، وبخاصة في السنوات الأخيرة، والتي اتسمت بانخفاض الإيرادات النفطية وما يترتب عليه من تناقص في الطلب الكلي، كما أن لتناقص معدلات التضخم في الدول الصناعية، انعكاسات إيجابية على نسب التضخم في دول المجلس، وذلك من خلال الواردات.

جدول (5)

معدلات التضخم في عدد من دول مجلس التعاون الخليجي

	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981	1980
البحرين	0,21	1,74-	2,30-	2,53-	0,29	3,02	8,88	1,22	3,93
قطر	3,42	3,64	1,70	1,83	1,13	2,86	5,71	8,51	6,88
الكويت	1,48	0,59	1,00	1,42	1,23	4,73	7,76	7,34	6,91
السعودية	1,04	0,93-	3,00-	3,29-	5,55	1,80-	0,57-	2,72	3,72

المصدر: «صندوق النقد العربي، الدول العربية: مؤشرات اقتصادية»، أبو ظبي: (ديسمبر

وسنوضح تالياً، أن الاستقرار النسبي بين عملات دول المنطقة في الوقت الحالي، نظير ارتباطها الوثيق بالدولار، لم يُتاح بشكل عام مجالاً لتفاوت في السياسة النقدية وأسعار الفائدة، الأمر الذي يمكن اشتقاقه من توافر الائتمان والسيولة على مختلف أشكالها. وعلى سبيل المثال كانت درجة الخطأ المعياري لمعدلات نمو عرض النقود (M2) خلال الفترة ما بين عامي 1979 - 1989 متقاربة، فلقد كانت حوالي 8,58٪، 11,08٪، 8,50٪، 11,81٪، 11,64٪، 10,06٪، في كُلٍّ من الإمارات، البحرين، السعودية، عمان، قطر، والكويت على التوالي، مما يدل على اتباع دول المجلس بشكل انفرادي سياسة متقاربة تجاه معدلات نمو عرض النقود⁽¹⁰⁾. ويجب التنويه إلى أن هذا لا يعني أن هذه الدول ستستمر بالضرورة في اتباع هذا النهج، فليس هناك ما يلزمها باتباع سياسة نقدية معينة طالما أنها لم تنضم إلى منطقة عملة موحدة، وما زال لدى كُلِّ قطر بنك مركزي يعمل باستقلالية عن البنوك المركزية الأخرى في باقي دول المجلس، ويقرر السياسة النقدية التي تتناسب مع الظروف الاقتصادية والنقدية لتلك الدول⁽¹¹⁾. وينظر إلى التشابه في السياسة النقدية على أنه مؤشر بناء اتجاه تثبيت أسعار الصرف، وذلك لما لهذه السياسة من انعكاسات على معدلات التضخم وأسعار الفائدة. وهذا أمرٌ ضروري حتى لا يساهم في تدفقات نقدية من بلد إلى آخر ضمن منطقة عملة واحدة، مما قد ينعكس سلباً على باقي الدول الأعضاء.

مما سبق يمكن أن نلخص واقع دول المجلس ومدى مواءمتها مع شروط المدخل التقليدي لإنشاء منطقة عملة مثلى على النحو الموضح في الجدول الآتي:

جدول (6)

مدى انطباق شروط إقامة منطقة عملة مثلى على مجلس التعاون الخليجي

الشرط	المؤلف	مدى انطباقها
حرية انتقال عناصر الإنتاج	مونديل	تستوفى جزئياً
درجة الإنفتاح	مكانون	تستوفى على العالم الخارجي، محدودة على بعضها البعض
درجة التنوع الإنتاجي	كينين	لا تستوفى
درجة تشابه الأوضاع الاقتصادية	هاربرلر، فليمنج	تستوفى

دول المجلس واحتمالات المنافع والتكاليف من الوحدة

قد يذهب المرء إلى أنه يمكن أن تستمد دالة رفاهية من خلال المنافع المحتمل تحقيقها والتكاليف المحتمل تحملها، من خلال الانضمام إلى منطقة عملة واحدة، ثم يفترض أن الاقتصاد المحلي يصبو من خلال انضمامه للمنطقة لتحقيق هذه الدالة. وإذا ما نظرنا إلى عدد من تلك المنافع، والتي ذكرناها أعلاه، نجد أن أغلبها يدور حول تفادي تكلفة ومخاطر أسعار الصرف فيما بين الدول.

أولاً: المنافع المحتملة:

(أ) تفادي مخاطر أسعار الصرف: بالنسبة لدول مجلس التعاون، فإن درجات التباين فيما بين أسعار صرف عملاتها، كانت تساوى صفراً أو كانت محددة جداً. فخلال الفترة ما بين عامي 1980 إلى 1989 ساهم تثبيت عملات كُّل من الإمارات، عمان، والبحرين، وقطر بالدولار، إضافة إلى انضمام الريال السعودي بشكل كلي والدينار الكويتي بشكل كبير إلى منطقة الدولار، ساهم في استقرار أسعار صرف عملاتها التقاطعية، وذلك كما هو موضح في الجدول (7).

جدول (7)

الخطأ المعياري في أسعار صرف العملات الخليجية (1979-1989)

دينار بحريني	دينار كويتي	ريال عماني	ريال قطري	ريال سعودي	درهم إماراتي
0,035	0,05	0,045	0,45	0,068	-
-	0,085	0,51	0,65	0,53	-
-	-	0,005	0,002	0,006	-
-	-	-	0,58	0,17	-
-	-	-	-	0,58	-
-	-	-	-	-	-

أي أن مخاطر أسعار الصرف خلال الفترة قيد الدراسة كانت محددة، مما يفترض أن تكون لها انعكاسات سلبية محدودة على أنماط التبادل التجاري، ويؤكد إبرام الاتفاقيات التجارية بين دول المجلس استخدام عملات الدول المصدرة (AISOWAIDI, 1990) هذه المحدودية.

وبناء عليه، وإذا ما استمرت سياسات أسعار الصرف الحالية، والتي لا يتوقع أن تُستبدَل في حالة استمرار تسعير النفط بالدولار، وعدم تقلب الدولار بشكل يعبده عن متوسطه مقابل عملات الدول الصناعية الأخرى، فإن المنافع المتوقعة تحقيقها من خلال إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول المجلس لا تمثل، حسب رأى الباحث، دالة رفاية يُنادي بتحقيقها من خلال المنطقة، إلا إذا لم يُنظر إلى العلاقات الحالية لأسعار الصرف بمصادقية. فإذا أيقن المنتجون والمستثمرون باستمرار هذه العلاقات فإنها لن تؤثر على قراراتهم. أما إذا ما ورد احتمال حدوث تغيرات في هذه الأسعار، نظراً لاستمرار تمتع كل بلد بحرية تغيير سعر صرف عملته فإن إنشاء منطقة عملة موحدة سوف يبدد شكوك المنتجين والمستثمرين، وبخاصة بعد إقدام بعض دول المجلس على تغيير علاقات عملاتها مع الدولار، كالتخفيض الذي اتبعته عمان والسعودية.

ب - تنشيط انتقال رؤوس الأموال: أما المنفعة الأخرى التي يجادل نظرياً بإمكانية تحقيقها إذا ما أقامت دول المجلس منطقة عملة موحدة فيما بينها، فتتمثل في تنشيط تدفقات رؤوس الأموال، واستبعاد أو تحجيم التدفقات المضاربة غير المستقرة، والتي قد تترتب على عدم استقرار أسعار الصرف بين عملات هذه الدول. يمكن أن نذهب هنا إلى أنه بحكم محدودية التقلبات في أسعار الصرف البينية فإن انعكاسات هذه التقلبات على تدفقات رؤوس الأموال محدودة، وبشكل ليس له تأثير في الوقت الحالي، ولا يتوقع أن يكون له تأثير إذا ما استمرت سياسات أسعار الصرف المتبعة حالياً في دول المنطقة، كما أن دول المجلس في وضع مالي متشابه إلى حد كبير، مما يشكك في إمكانية الاستفادة من تثبيت أسعار الصرف بينها في مجال تنشيط تدفقات رؤوس الأموال.

ج - توفير في استخدام الاحتياطيات: - من جانب آخر، ذهب عدد من الباحثين إلى أنه يترتب على إنشاء منطقة عملة موحدة توفير في استخدام الاحتياطيات من العملات المتداولة عالمياً، وذلك باستخدام عملات دول المنطقة لتسوية المدفوعات فيما بينها، وتوفير احتياطيات من عملات دولية لاستخدامها في تسوية المدفوعات مع الدول الأخرى خارج المنطقة، قد يرى المرء أنه لاستمرار العلاقة بالدولار فإن عملات دول المنطقة تحظى بثقة مناسبة لقبولها في تسوية المدفوعات، كما أن هذه السمة ساهمت في قبول العملاء في دول المنطقة لعملات بعضها

البعض للتسويات، وبناءً عليه، لا يُتَوَقَّع أن يكون لإنشاء منطقة عملة موحدة فيما بين دول المنطقة انعكاسات إيجابية تجعل من هجر السياسة الحالية خياراً لا بد منه.

د - منافع أخرى: وعلى الرغم من محدودية أبعاد المنافع المذكورة آنفاً على دول المنطقة من جراء انضمامها لمنطقة عملة موحدة فقد يذهب المرء إلى أنه يمكن أن يكون لمثل هذه المنطقة أصداء إيجابية من خلال تحقيق منافع أخرى تتمثل في: (1) انفتاح أسواق المنطقة على بعضها مما يساعد في الاستفادة من حجم الغلة، وتعرض المنتجين المحليين لمنافسة من قبل مستثمرين من خارج بلدهم، ويرى الباحث أن لتوسيع السوق أمام منافسين جدد وصناعات جديدة وإنشاء مشروعات مشتركة، إنعكاسات إيجابية على أسواق تتسم بدرجة من الاحتكار الذي يتمثل في الوكالات التجارية مثلاً، إلا أنه يجب أن ننوه إلى أن الاستفادة من هذا تعتمد على طريقة التعامل مع هذه الاحتكارات في ظل إنشاء منطقة العملة الموحدة. وبالإضافة إلى هذا فإن الانفتاح سوف يساهم في التخطيط لإنشاء المشروعات، ودراسة الجدوى الاقتصادية في ظل غياب القيود الجمركية، الدعم، والتفاوت الضريبي، الأمر الذي يساعد على التخصص في الإنتاج. (2) زيادة القوة التفاوضية لمنطقة العملة فيما بين دول مجلس التعاون في مواجهة دول العالم الخارجي. ولقد تبلور هذا من خلال المفاوضات الاقتصادية التي جرت بين دول المجلس وهي مجموعة من جانب، والجماعة الأوروبية من جانب آخر. كما تبلورت زيادة القوة التفاوضية لدول المجلس من خلال الاتفاقية المشتركة لاستيراد الأرز.

ومع هذا نتوقع أن تظهر في الأفق أهمية كبرى للموقف المشترك، وذلك لأسباب عدة، من أهمها:

أ) بروز تكتلات اقتصادية في العالم تملك قوة تفاوضية كثيراً ما تتطلب مواجهتها موقفاً تفاوضياً مناسباً يعتمد بالدرجة الأولى على الحجم الاقتصادي.

ب) تناقص الموارد المالية في دول المجلس يتطلب توظيفاً أكفأ للموارد الحالية والقادمة، وقد يمثل الموقف الموحد لدخول الأسواق الأخرى والاستيراد منها مدخلاً مناسباً. ومع هذا يؤكد الواقع الخليجي من مختلف زواياه، الاجتماعية، الأمنية، والتاريخية، أهمية الخطوات الاقتصادية الكفيلة بزيادة أواصر الروابط فيما بين دول المنطقة، ولذا فإن إنشاء منطقة عملة موحدة ستعمل، إذا ما تهيأت لها الظروف

العملية المناسبة، على تعزيز تلك الروابط، وذلك من خلال ضرورة التنسيق في سياسة أسعار الصرف، وما يتطلبه هذا التنسيق من اتفاق حول أمور اقتصادية أخرى، سبق أن أشرنا إليها في هذه الدراسة.

ولكن يجب ألا يُعْظَم أحدٌ من قدر الفوائد التي يتوقع تحقيقها حتى على المستوى السياسي. فدول المنطقة ما زالت تعيش بعض الخلافات على الحدود والسيادة القطرية، ولا بد من القول: إنه في ظل استمرار هذه الخلافات، فإن الشجون السياسية كثيراً ما تتفجر على الواقع الاقتصادي، الأمر الذي سيؤدي إلى اختلافات في التنسيق، وربما التطبيق، مما قد يؤهل الدولة «الأقدر» لأن تصبح في وضع أفضل من الأعضاء الآخرين في المنطقة، والوضعية هذه تختلف كثيراً عنها في دول الجماعة الأوروبية فعلى الرغم من إبداء بعض الدول مثل بريطانيا تحفظات على مسألة الهوية الوطنية، فإن الاتجاهات السياسية تختلف عنها في منطقة الخليج، ومن المنظور الاقتصادي، تستطيع الدولة الأكبر حجماً اقتصادياً، أن تتخذ مكانة رائدة في المنطقة، مما يتطلب التزاماً من الدول الأخرى. ولقد تبلور موقف كهذا من خلال انعكاسات الوحدة الألمانية، وما حملت الحكومة الألمانية من تكاليف، حيث تطلّب الموقف زيادة في الانفاق، ثم ارتفاعاً في سعر الفائدة الألمانية، الأمر الذي دفع بالدول الأخرى الأعضاء في منطقة العملة الأوروبية، لرفع أسعار الفائدة فيها على الرغم من محاولاتها لتنشيط اقتصادياتها المنكمشة.

كما أن المرء قد يرى من المنظور الاقتصادي أنه لن يكون لانضمام دول مجلس التعاون إلى منطقة عملة موحدة، إيجابيات تشفع لإقدامها على التنازل عن سياساتها الاقتصادية المستقلة مقابل الاستغناء عن استخدام أداة سعر الصرف لمعالجة أي اختلال داخلي أو خارجي، أي أنه إذا كان ما يتوقع الحصول عليه من منافع غير كفيل بالقيام بدور سعر الصرف في تصحيح الاختلالات الداخلية والخارجية فإن الانضمام إلى منطقة عملة موحدة يصبح خياراً مشكوكاً في مواءمته.

ثانياً: التكاليف المحتملة:

(أ) فقدان أدوات السياسة النقدية: - إن أهم خسارة يفترض أن تتحملها الدولة التي تنضم إلى منطقة عملة موحدة هي تلك المتمثلة في فقدان الدولة لحريتها في استخدام السياسة النقدية بانفرادية، إلا أن أصداء هذا في الوقت الحاضر محدود في

دول مجلس التعاون. وفي دراسة مقارنة بين المجرن (1990) عدم وجود فروقات رئيسة، لا في الأدوات، ولا في الدرجة التي يستخدم فيها عدد من أدوات السياسة النقدية، ولا في الاتجاهات العامة للسياسة النقدية وفي خصوص عمليات السوق المفتوحة، وجدت الدراسة أن قطر هي الدولة الوحيدة التي لم تستخدم هذه الأداة، بل لجأت للاقتراض المباشر من البنوك، لتمويل العجز في الموازنة الحكومية، بينما تفاوتت إصدارات باقي دول المجلس من السندات و«أذونات» الخزينة للقرض ذاته، إضافة إلى استخدامات محدودة بهدف تنظيم منحى السيولة في البلاد أكثر منه من أجل توفير أداة نقدية فعالة.

وإذا ما انخرطت دول المجلس في إنشاء منطقة عملة موحدة، فإنه لا يفترض أن تستغني عن استخدام هذه الأدوات، إلا أن استخدامها سوف ينبع من اتفاق مشترك وتنسيق مسبق فيما بين الدول الأعضاء. من جانب آخر، تتسم فعالية سعر الخصم وسياسة إعادة الخصم بالمحدودية في دول المنطقة، الأمر الذي يعزى له غياب سوق نقدية متكافئة ومنظمة سواء في دول المجلس بانفرادية، أو على مستوى المنطقة بشكل مشترك.

وإذا ما بحثنا في سعر الفائدة، نجد أن بعض دول المنطقة تستخدمه أداة للتأثير على حجم الائتمان المحلي، وذلك بتحديد هيكل لأسعار الفائدة، وينطوي على حد أعلى وأدنى. فعلى سبيل المثال يتدخل كل من البنك الكويتي المركزي، والبنك المركزي العماني، ومؤسسة النقد القطري لتحديد حد أعلى وأدنى لسعر الفائدة، بينما لا تتدخل مؤسسة النقد العربي السعودي، ولا المصرف المركزي بدولة الإمارات، ولا مؤسسة نقد البحرين في تحديد أسعار الفائدة، مما يجعلها عرضة لقوى السوق المحلية، وتلك القوى المحددة لأسعار الفائدة على بدائل منافسة ولعل تدخل السلطات النقدية في السوق والتأثير على سعر الفائدة بأسلوب مباشر أو بطريقة غير مباشرة ليس سيئا بالضرورة. فقط، في حالة ابتعاد هذا السعر عن سعر التوازن، تبرز سلبيات كان يمكن تفاديها لو أن قوى السوق كانت هي المحددة لسعر الفائدة، ومع هذا فإن الاتجاه السائد لإضفاء حرية أكبر على سعر الفائدة (كما حدث في قطر في بداية عام 1992) يعمل على حفز رؤوس الأموال للانتقال فيما بين دول المجلس أخذاً في الاعتبار أن أسعار الفائدة في المنطقة منافسة لبدائل في العالم الخارجي.

وبناء عليه فقد يذهب المرء إلى أن الانضمام لمنطقة عملة موحدة لن يسلب

السلطات في ثلاث دول خليجية أداة سعر الفائدة، وسوف يحد من استخدامها في كل من قطر، عمان، والكويت. ومع هذا نستطيع القول: إنه في لجوء الحكومات المحلية لتمويل موازناتها عن طريق الاقتراض المحلي (سواء عن طريق سندات أو اقتراض مباشر)، فإنها لابد من أن تواكب أسعار الفائدة العالمية، نظراً لأن جميع اقتصاديات المنطقة تتسم بالانكشاف، وبحرية في انتقال رؤوس الأموال حتى إلى العالم الخارجي، لذا فإنه يتنبأ أن السلطات المحلية سوف تفقد قدرتها على استخدام أداة سعر الفائدة بانعزال عن باقي دول المنطقة (لتشابه المخاطر)، وعن العالم الخارجي، إذا ما كانت هناك بدائل منافسة، بالإضافة إلى هذا نجد أن دول المنطقة قد استخدمت سعر الصرف بشكل ضيق، وبخاصة خلال الفترة من 1980 وحتى 1990، ولا يعتقد أن تحييد هذه الأداة سيساهم بشكل مؤثر في اقتصادياتها، وذلك نظير انضمامها إلى منطقة عملة موحدة، فإذا ما استثنينا التخفيض الذي طرأ على الريال العماني في عام 1986، وعلى الريال السعودي في عام 1988، فإن عملات دول المنطقة احتفظت بأسعار صرف مستقرة فيما بينها، وكذلك ما بين عملاتها والدولار، ويُعزى هذا الخيار لسبب رئيس يتمثل في أن الوضع التنافسي لدول المنطقة قليلاً ما يطرأ عليه تغيير نظير تخفيض سعر العملة المحلية لدولة عضو، لأن النفط لا يباع بالعملات المحلية، ومع هذا، فإن التخفيض الذي طرأ على الريال العماني والريال السعودي جاء من منطلق تحسين وضع الموازنة الحكومية من خلال زيادة قيمة العائدات النفطية بالعملة المحلية، إضافة إلى محاولة التأثير على الواردات والتحويلات المالية للخارج. وبهذا، كان هناك استخدام محدود لأداة سعر الصرف لاستهداف الاختلالات التي طرأت على الميزان الخارجي.

(ب) فقدان الإنتاج: مع وجود طاقات إنتاجية مُعْطَلة، واختلاف حجم المنشآت الإنتاجية عبر دول منطقة مجلس التعاون، وتفاوت في عدد السكان، فإن الانفتاح فيما بين الدول المنضمة إلى منطقة عملة موحدة، قد يهدد مؤسسات إنتاجية في بعض الدول الأعضاء، فتوحيد السياسة الضريبية وسياسة الدعم مع رفع القيود المفروضة على تدفق السلع، سوف يدعم موقف المنشآت ذات الغلة العالية الحجم، الأمر الذي سيزيد عليه خروج بعض المنافسين في بعض الدول من السوق. وباستخدام تقنيات متنافسة فإن احتمال الخروج في الدول ذات التعداد المحدود للسكان أكبر منه مقارنة بالدول ذات التعداد الأكبر، وهنا سوف تجد بعض الدول نفسها وجهاً لوجه مع

احتمال تدهور وضع المنشآت التي يُفترض أنها استراتيجية وتوظف عمالة مواطنة، ناهيك بأن عدداً غير قليل من المنشآت يمثل امتداداً للنمط العائلي التقليدي، والذي استطاع أن يكسب قوة تفاوضية ذات قدرة في التأثير على السياسة الاقتصادية المحلية مثل هذا الوضع ليس مستبعداً وبخاصة بالنسبة للمنشآت التي تعتمد على الأسواق الخليجية بشكل عام والأسواق المحلية بشكل خاص، فرفع القيود على تدفق الإسمنت فيما بين دول المجلس سوف يمثل هاجساً لبعض مصانع الإسمنت.

ج) **الانعكاسات على السياسة المالية:** بافتراض أن إنشاء المنطقة سوف يرفع جميع القيود المفروضة على حرية انتقال رؤوس الأموال فإن هناك مطلباً بضرورة التزام الدول الأعضاء بسياسة ضريبية، ودعم موحد، حيث إن التفاوت فيها سوف يُفضّل دولة على حساب الأعضاء الآخرين. على سبيل المثال، إذا قدّمت دولة الإمارات دعماً للمنتجين فيها فإنه مع ثبوت باقي العوامل سوف تصبح ربوع الدولة أكثر جاذبية من الدول الأعضاء الأخرى. وفي ظل وجود سياسات دعم وضرائب مختلفة ما بين دول المجلس، وذلك رغبة من كل دولة إما في تدعيم قطاعات معينة، أو فرض ضريبة على قطاعات أخرى، فإن إنشاء منطقة العملة يتطلب تنازلات من الدول الأعضاء في هذا الصدد. كما أن تمويل العجز في الموازنة الحكومية يجب أن لا يرقى إلى درجة من الاستقلالية تهيم لكل بلد السبيل تجاه استقطاب الأموال من باقي دول المنطقة، وذلك عن طريق طرح سندات الدين العام مثلاً. هنا، الانضمام إلى منطقة عملة موحدة، سوف يفقد السلطات المحلية حرية اختيار الوسيلة ودرجتها التي عن طريقها سوف تمول العجز.

بالنسبة لدول المجلس، حتى الآن لم تجد أي دولة منفردة مشكلة في تمويل العجز في موازنتها العامة، ويمكن أن يبرر هذا من منظورين: الأول، وجود أموال فائضة لدى القطاع المصرفي والأفراد، والثاني: توافر الاحتياطيات النفطية، المئكاً الذي يحفز مؤسسات القطاع الخاص لشراء الدين العام، وبناءً عليه فإن إنشاء منطقة العملة الموحدة، قد لا يفضل بلداً على آخر في المدى القصير، وذلك إذا ما وحدت أسعار الفائدة، وتساوت درجات المخاطر المنطوية على شراء الدين العام في كل دولة، إلا أنه مع مرور الوقت وغياب الفوائض النفطية، وتراكم الدين العام، سوف يهتئ مناخاً مختلفاً يعزز من ضرورة البحث عن مصادر للتمويل لا تترك للدولة العضو الخيار فيما بينها.

(د) الانعكاسات على الإيرادات النفطية: إن إنشاء منطقة عملة موحدة لا يمثل نهاية الخيارات، فهناك ضرورة في اختيار علاقة العملات الخليجية (أو العملة المختارة منها) بالعملات الأجنبية الأخرى. وبخاصة تلك التي يُسعر بها النفط، فعلى الرغم من تعرض سعر النفط والكمية المُصدَّرة لقوى السوق، واتفاقيات أوبيك بشكل عام، فإن ارتباط العملات المحلية بالدولار، وقُر معلومات إيجابية تجاه قيمة الإيرادات النفطية بهذه العملات، حيث إن هذه المعلومات ضرورية من منظور الإنفاق الحكومي، والذي يعتمد على صادرات النفط.

هناك عدة خيارات تصور علاقة عملات المنطقة بالعملات الأجنبية. أولاً: إذا ثبتت هذه العملات بالدولار فإننا نعود للوضع الحالي، باستثناء واقع الدينار الكويتي. ثانياً: إذا فضلنا أي خيار آخر فإن الإيرادات النفطية تصبح عرضة لتغيرات بحكم عاملين السعر والكمية، وكذلك سعر الصرف، وعندئذ قد يتساءل المرء عن المنافع التي يمكن أن تحققها منطقة العملة الموحدة، مقارنة بالتكلفة المتمثلة بتلك العلاقة بعملة تسعير النفط، وهذا الوضع ينطبق على أي وضعية أخرى، كالدينار الخليجي المقترح، والذي يفترض أنه ستصبح له علاقة محددة بعملة أو عملات عالمية، الأمر الذي تتطلبه ثقة الجمهور بالدينار. كما أن إضفاء علاقة معينة للعملة الخليجية الموحدة بالعملات الأجنبية الأخرى، بقاءها معومة له انعكاسات على تكاليف الواردات، الأمر الذي تتناوله أدبيات خيارات أسعار الصرف على سبيل المثال، انظر: (Williamson, 1982).

وتحد محدودية الطلب على العملة الخليجية الموحدة من جاذبية تعويمها، حيث إن الجزء الأكبر من الصادرات لا يفترض أن يُسعر بها، ومن هنا فإنها تكون عرضة لتقلبات لا تنبع من واقع الطلب عليها في السوق الخارجية، ولكن تلك التي تنعكس على حجم الإنفاق المحلي والمتأثر بوضع السوق النفطية بشكل خاص، ولذا فإن أي علاقة غير حميمة بالدولار لن تمثل الوضع الأفضل، إذا ما كان الاستقرار في الإيرادات النفطية، يمثل أحد الأهداف الاقتصادية المحلية. أما إذا نتج عن إنشاء منطقة العملة علاقة حميمة بالدولار، فإننا نعود إلى الوضع الحالي، ولكن على الأقل يفترض، أن تتسم العلاقة بالالتزام من قبل الجميع.

من جانب آخر، إذا كان الاستقرار في مستويات الأسعار المحلية ومواجهة التضخم أحد أهم أهداف السلطات النقدية والحكومية فإن تبني علاقة وطيدة بالدولار

في ظل التوزيع الجغرافي للواردات والعملات المستخدمة حالياً في تقويمها ربما لا يمثل الخيار الأفضل، وبخاصة في ضوء التقلبات الحادة لسعر صرف الدولار مقابل بقية العملات الرئيسية، وما لهذا من سلبيات على واردات الدول الخليجية التي تحصل على إيراداتها النفطية بالدولار. وعلى الرغم من أن علاقة وطيدة بالدولار تساعد على معرفة قيمة الإيرادات النفطية بالعملة المحلية، قد يذهب المرء إلى أن القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية هي المحك الحقيقي لمدى مواءمة الدولار من حيث هي عملة ربط وفي دراسة أخرى قام بها الباحث وجد أن الشواهد الإحصائية لا تؤيد هنا الربط بالدولار إذا افترض أن دول مجلس التعاون تبني استقرار القيمة الحقيقية للإيرادات النفطية (القيمة الاسمية للإيرادات مصححة باستخدام مقياس عام لأسعار الواردات). على أنها أهم أهدافها (AL SOWAIDI, 1990).

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار أن طلب الحكومات في دول المجلس يمثل جزءاً كبيراً من إجمالي الطلب الكلي على السلع والخدمات، إضافة إلى كونها الموظف الأكبر للعمالة، فإن تناقص القوة الشرائية للعملات المحلية سوف يرفع من كلفة المشتريات الحكومية، ومما تتحمله من أجور، وذلك إذا ما أُبقيت مطالبات العمالة بزيادة أجورها لمواكبة الارتفاع في مستويات الأسعار المحلية.

الخلاصة والتوصيات

إن تجربة النظام النقدي الأوروبي تمثل محاولة تجاه إنشاء منطقة عملة موحدة (قد تصبح مثلى) فيما بين الدول، حيث تسعى الدول الأعضاء إلى تثبيت أسعار الصرف فيما بين عملاتها في حين تصبح مرنة بشكل موحد مقابل عملات العالم الخارجي؛ حيث إن عملات الدول الأعضاء في النظام النقدي الأوروبي ما تزال تتحرك مقابل بعضها ضمن هامش، مما يجعل آلية النظام مجرد خطوة لتحقيق الوحدة النقدية المنشودة، ولقد جاءت الأدبيات بمدخلين رئيسيين في هذا الصدد؛ الأول، يقوم على أساس معايير معينة يُقوّم على أساسها مدى المواءمة بين مجموعة من الدول لإقامة منطقة عملة موحدة، بينما يقوم المدخل الآخر على أساس مقارنة المنافع المتوقع تحقيقها والتكاليف المتوقع تحملها بسبب إنشاء مثل تلك المنطقة.

ومن منظور دول مجلس التعاون الخليجي تناولت الدراسة الحالية مدى وفائها للمعايير المقترحة من قبل المدخل الشرطي (التقليدي)، ثم مضت في إلقاء نظرة

مستقبلية على احتمالات المنافع والتكاليف، وذلك إذا ما اتفقت دول المجلس على إنشاء عملة موحدة. وفي ظل المعايير المقترحة من قبل المدخل الشرطي هناك حرية نسبية في انتقال رؤوس الأموال، إلا أن عوائق كثيرة ما زالت تحول دون ذلك؛ فأسواق المال الخليجية ما زالت تتداول الأسهم والسندات المحلية، مع محدودية في حرية تملك مثل هذه الأوراق المالية من قبل أبناء الدول الأخرى الأعضاء في المجلس. كما أن القوانين القطرية تحول دون الاقتراض الحر من قبل أبناء الدول الأخرى الأعضاء، حيث إن اشتراط استثمارها في البلد المقدم للقرض يمارس من دول المجلس. وبالإضافة إلى هذا فإن نسبة مشاركة رأس المال الخليجي في المشروعات المساهمة محدودة، حيث إن معظم هذه المشروعات ما زالت تمولها مصادر محلية في كل دولة عضو، أما الحال بالنسبة للمشاركة في المشاريع الصناعية فليس بأفضل منه بالنسبة للمشروعات المساهمة بشكل عام.

وأما بالنسبة لأسواق العمل فإن المعيار المقترح من قبل مونديل يواجه مشكلة أكبر، فبالإضافة إلى مواجهتها لنقص في أنواع متشابهة من العمالة فإن واقع مقوماتها الإنتاجية يدل على ركود وانتعاش اقتصاديين متزامنين، مما لا يحفز العمالة على الانتقال، كما أن البعد الأمني لا يشجع على إطلاق حرية الانتقال لعمالة أغلبها من العمالة الوافدة.

وبناءً عليه فإن دول المجلس لا تصل لدرجة تمكنها من إعادة تحقيق التوازن نتيجة اختلال في ميزانها الخارجي، وذلك كما افترض مونديل، أما إذا ما اختبر مدى تأهلها لإنشاء منطقة عملة موحدة فيمكن أن تصبح مثلى بناءً على المعيار الذي اقترحه مكانون، ونجد أن دول المجلس منكشفة على العالم الخارجي بدرجة تفوق بكثير انفتاحها على بعضها البعض؛ ولذا فإن التقلبات في الأسعار المحلية التي تساهم فيها أسعار الصرف البنينة تتسم بالمحدودية مقارنة بتلك الوافدة إليها من بقية دول العالم، ومن هنا فإنه يكون اتباع سياسة صرف مرنة أو مثبتة مع أهم شركائها التجاريين أفضل من تثبيتها فيما بينها، مما يعني أن إنشاء منطقة عملة موحدة لا يمكن بناءً على معيار مكانون أن يقودها إلى المثالية. أما المعيار الذي اقترحه كينين فإنه لا يشجع على إقامة منطقة عملة موحدة فيما بين دول المجلس، والسبب يكمن في أن ضيق القاعدة الإنتاجية في كل دولة، لن يؤدي إلى تنويعها إذا ما اجتمعت، ويعزي هذا إلى أن القاعدة الإنتاجية القطرية هي ذات منتج واحد رئيس، مما لا يؤدي إلى تدفق

لهذا المنتج فيما بينها. فدول المجلس تشكل منفردة مع عدد من دول العالم الخارجي، كالمجموعة الأوروبية على سبيل المثال، منطقة ذات قاعدة إنتاجية متنوعة، ولا تشكل مثل هذه القاعدة فيما بينها.

إذا كانت معايير المدخل التقليدي لا تؤهل دول المجلس لإنشاء منطقة عملة موحدة قادرة على أن تصبح مثلى، وإذا ما رأينا أنها مجرد معايير إرشادية، فهل هناك مسؤوليات أخرى تستطيع أن تعزز من اتجاهها لإنشاء مثل هذه المنطقة؟

من خلال البحث في المنافع المحتملة من الانضمام لمثل هذه المنطقة اتضح أنها محدودة، وتعود هذه المحدودية إلى سببين رئيسيين: الأول: العلاقة المستقرة فيما بين أسعار عملات دول المجلس، والتي تنبع من علاقاتها الفردية بالدولار الأمريكي، وينتج عن هذا تضاًؤل في التقلبات العشوائية في أسعار صرف كل عملة من عملات دول المجلس مقابل عملات الدول الأخرى الأعضاء. ثانياً: محدودية التجارة البينية (خاصة ذات المنشأ الوطني)، وترتب على هذا غياب الانعكاسات السلبية التي يمكن أن تسبب فيها أسعار الصرف.

وترى هذه الدراسة أنه إذا ما استمرت علاقة العملات المحلية بالدولار كما هي فإن المنافع المنشودة من إنشاء منطقة عملة موحدة تصبح متواضعة، أما إذا ما تغيرت هذه العلاقة (وهذا أمر يراه الباحث بأنه مستبعد، نظراً للعلاقة ما بين الدولار والنفط)، فإن المنافع والتكاليف ستخضع لحسابات مختلفة. وتعزز من عدم جاذبية إنشاء منطقة عملة موحدة بين دول المجلس، كون معظم الصدمات والتقلبات التي تحدث بسبب أسعار الصرف البينية للدول الأعضاء في المجلس تغلب على تلك الوافدة إليها من خارج المنطقة، وهذه الحقيقة تثير شجوناً أخرى تفرع أبواب البدائل التي يمكن أن تبناها دول المجلس لو قررت الأخذ بمنطقة عملة موحدة، فالابتعاد عن الدولار يحملها تكاليف عدة، أهمها صعوبة التكهن بقيم العائدات النفطية المقومة بالعملات المحلية. أما القول بأن الدينار الخليجي المفترض يمثل بديلاً فإنه لا يمكن تعويمه بالنسبة لاقتصادات شفافة للتغيرات الخارجية. من جانب آخر، فإن الاختيار سلة من عملات الشركاء التجاريين انعكاسات إيجابية وسلبية، لعل أهم سلبياتها، مرة أخرى، العلاقة المهمة ما بين الدولار والنفط. وعلى سبيل المثال، العملة المشتركة فيما بين الدول الأعضاء في الاتحاد النقدي لغرب أفريقيا، تحظى بحرية التحويل للفرنك الفرنسي، الأمر الذي يرى البعض بأنه لولا وجوده لما كان لهذه العملة قبول (سقباني، 1986).

إن الوحدة النقدية، أو توحيد أسعار الصرف، من منظور بعض الدول الخليجية، قد يهبط المناخ لهيمنة بعض الدول الأعضاء على مخرجاتها، وهذه حقيقة يذهب بعض الباحثين إلى وجودها حتى في نظام النقد الأوروبي (Walter, 1990). من منظور آني (استاتيكي) لا توصي الدراسة بإنشاء منطقة عملة موحدة فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي، وهذا لا يعني أن دول المجلس لن تتأهل في المستقبل لتوحيد أسعار صرف عملاتها. إلا إذا بقيت الظروف والمعطيات الاقتصادية كما هي في المدى الطويل، وهناك احتمال أن تتغير التكاليف التي تتكبدها الدولة العضو، والمنافع التي يمكن أن تحققها من جراء انضمامها لمنطقة عملة موحدة مستقبلاً.

وبالنسبة لدول المجلس، فبالإضافة إلى البُعد السياسي للوحدة النقدية على مختلف مستوياتها، والذي يمكن أن يساهم في تعزيز مكانة هذه الدول وهي في طريقها للتكامل الاقتصادي، والذي يهدف للوحدة السياسية، ترى الدراسة الحالية أن التغيرات التي تطرأ على الاقتصاديات الخليجية قد تزيد من أهمية موضوع أسعار الصرف، وعلى الرغم من ضعف الشواهد الاقتصادية الحالية التي يمكن أن تؤيد إنشاء منطقة عملة موحدة فهناك التناقص في الدور الذي يلعبه رجال الأعمال التقليديون، ونمو الشركات المساهمة القادرة على لعب دور أكبر في دول المنطقة، وهما عاملان فَعَّالان في توسيع القاعدة الإنتاجية. فعلى الرغم من تشابه المقومات الصناعية فإن التنسيق الصناعي كفيل بخلق فرص صناعية جذابة، وعلى الرغم من ندرة مقوماتها المحلية، حيث ستستفيد من حجم السوق فإن هذا سيشجع على تدفق التجارة البينية، الأمر الذي سيجعل لأسعار الصرف أهمية متزايدة في المستقبل.

وإنه من واقع الاتفاقية الاقتصادية بين دول المجلس، ترى الدراسة الحالية مكاناً مرموقاً للوحدة النقدية بشكل عام، وأسعار الصرف دعامة أساسية من دعائمها المتعددة. وإذا ما ارتأت الحكومات المحلية مسوغاً كافياً للأخذ بأسعار الصرف مدخلاً إضافياً من مداخل الوحدة النقدية، في طريق الوحدة السياسية، فإن هناك العديد من التوصيات التي يمكن أن تطرحها الدراسة الحالية في هذا الصدد:

أولاً: العمل على إنشاء أسواق للأوراق المالية في دول المجلس المتبقية، وأسواق ثانوية، تتيح لأبناء المنطقة والمؤسسات العاملة فيها حق تملك الأوراق المالية وتداولها.

ثانياً: ربط الأسواق المالية الخليجية بشبكة خدمات مالية وهي مرحلة مطلوبة لتطويرها ودمجها بهدف رفع درجة الإحلال فيما بين الأصول المالية.

ثالثاً: إفساح المجال أمام المستثمرين في المنطقة للاستثمار في الأصول الثابتة دون وضع قيود تحدّ من حرية التملك: نسبتها، ونوعها.

رابعاً: الشروع في تحديد جهة مركزية مؤهلة لدراسة ومنح التراخيص الصناعية في مختلف دول المنطقة حتى تتفادى هذه المنطقة الازدواجية في التصنيع وضياح الموارد، وهذا ضروري من منظور السعي لتنويع القاعدة الإنتاجية.

خامساً: الالتزام السياسي الذي لاربية فيه تجاه توحيد أسعار الصرف، وهذا أمرٌ يتطلب تنازلات قد تمثل في الالتزام الجماعي بالقرارات المختصة بالسياسة النقدية والسياسة المالية.

سادساً: توحيد سياسات الدعم، والضرائب، والمقاسات، والجودة ونوعية السلع المسموح بتداولها، بحيث لا تحظى دولة عضو على مزايا تنافسية على حساب الدول الأخرى.

سابعاً: الاعتراف بأن الكفاءة الاقتصادية ربما لا تصبح المسوّغ لجميع قرارات توزيع التراخيص الصناعية المشتركة، وذلك حتى تحظى مختلف الدول بنصيب مُرضٍ منها.

ثامناً: ضرورة التعامل مع الوكالات التجارية الموجودة في دول المنطقة، والتي تقف دون المنافسة من قبل الوسطاء التجاريين والمنتجين في الدول الأخرى الأعضاء.

تاسعاً: توصي الدراسة الحالية كذلك بالاستمرار في سياسة التثبيت الحالية مقابل الدولار، والبدء في التنسيق في مجالات نقدية ومالية أخرى، ولهذا منافع ترتبط بمحاولة قياس مدى التزام الدول الأعضاء، كما أنها أقلّ وقعاً على الاقتصاديات المحلية من فشل في سياسة أسعار الصرف.

عاشراً: للحد من احتمالات الخروج من المنطقة، لا بد من البحث في المقومات السياسية لكل بلد عضو والانفاق عليها. فلا يفترض أن تستمر وحدة نقدية كاملة أو على أسعار صرف مع بقاء خلافات في سيادة كل بلد على حدوده الإقليمية مع الدول الأخرى الأعضاء.

أحد عشر: السعي لإقامة المزيد من المشروعات الاقتصادية المشتركة

وتشجيعها، الأمر الذي يترتب عليه اندماج وتشابك فيما بينها. ولهذه السمة إيجابياتها في ربط المصالح الاقتصادية، مما يجعل التنسيق في السياسات مطلباً رئيساً.

اثنا عشر: إقامة القرارات الاقتصادية على أسس تنأى بنفسها إلى حد كبير عن الرغبات السياسية لكل بلد عضو بانفرادية. ويترتب على هذا، استقلالية أكبر للبنوك المركزية ومؤسسات النقد، مما يجعلها تبني سياسات اقتصادية تحاكي الواقع الاقتصادي، وليس الاتجاهات السياسية البحتة. حيث إن حضور الاجتماعات في الوقت الحالي يقوم على أساس الواقع السياسي بين الدول، فما بالك بتنفيذ السياسات!

ثالث عشر: الاتفاق على اتباع نهج اقتصادي معين وخاصة في فترات الركود الاقتصادي، وذلك لتفادي المنافسة على أساس سياسات مالية ونقدية متفاوتة بشكل يؤدي إلى انتقال لرؤوس الأموال من دولة إلى أخرى بشكل مؤثر.

رابع عشر: تحديد إطار زمني لتنفيذ ما يتفق عليه من قرارات بشأن إنشاء منطقة عملة موحدة، والمضي قدماً في إقامة اتحاد نقدي، وقد يكون سياسياً، بغض النظر عن شكله، وذلك لتفادي احتمال انسحاب دولة ما، أو عدم التزامها بقرارات المنطقة.

خامس عشر: الاتفاق مسبقاً على طبيعة علاقة العملات الخليجية، أو العملة الموحدة، بالعملات الأجنبية، وهنا لا بد أن تؤخذ علاقة النفط بالدولار، ومسار الواردات في الاعتبار. ويمكن أن يجادل في هذا الصدد أن اختيار عملة جديدة تقوم على أساس سلة من عملات دول المنطقة ليس كافياً، ولكن علاقة هذه العملة بالعالم الخارجي أكثر أهمية.

سادس عشر: السماح للبنوك المحلية بفتح فروع لها في باقي دول المجلس، الأمر الذي يساعد على انتقال رؤوس الأموال فيما بين دول المنطقة.

سابع عشر: طرح أسهم في «الصناعات الاستراتيجية» للاكتتاب إما للقطاع الخاص في باقي الدول الأعضاء، وإما للحكومات بشكل واسع، فبالإضافة إلى خفض الحكومات على اتخاذ قرارات مشتركة تقوم على وحدة المصالح فإن هذا المدخل يمكن أن يحدد من الاتجاه لإقامة صناعات مماثلة في كل دولة، حيث إن الأخير سيقبل من فرص نجاح سياسة دعم وضرائب موحدة.

ثامن عشر: زيادة حرية تقديم الخدمات عبر الحدود الوطنية كالأعمال المصرفية

والتأمين والنقل وغيرها من الخدمات، ولعل لهذه الحرية انعكاسات إيجابية جمة على الكفاءة في تخصيص الموارد، إضافة إلى زيادة المنافسة وما يترتب عليها من تطوير الخدمات، وتقارب في الأسعار.

تاسع عشر: توحيد قوانين استقدام وتوظيف العمالة الوافدة، وذلك للحيلولة دون تمييز دولة عضو عن باقي الدول في الرواتب والأجور والمزايا التي تُقدّم لهذه العمالة، والذي من شأنه أن يجعلها في وضع تنافسي يختلف عن الدول الأخرى.

وعلى الرغم من أن الشواهد القياسية والتي تقوم على أدبيات مناطق العملات المثلّية لا تجعل دول المجلس مؤهلة لإقامة منطقة عملة موحدة فيما بينها، وتصبح مثلى في ظل الظروف الحالية، فإن المنافع والتكاليف، وحتى المعايير التي يشترطها المدخل التقليدي، قابلة للتغير عبر الوقت، كما أن الطموحات السياسية قد توفر معياراً له لإيجابياته على الرغم من عدم رقيه إلى درجة كفاءة اقتصادية عالية ومباشرة.

الهوامش

- 1 - يمكن الرجوع للعديد من الدراسات حول العوامل التي أسهمت في انهيار هذه الاتفاقية ومن ضمنها: Graham Bird. World Finance and Adjustment: An Agenda for Reform, London: Macmillan Press, 1985.
- 2 - قرارات العمل المشترك. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، العدد الخامس. الرياض (1989)، 66.
- 3 - المصدر السابق، 256.
- 4 - دليل الشركات المساهمة بدول مجلس التعاون، الطبعة الثانية، الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الرياض، 1988، 17-18.
- 5 - هذه البيانات قدمت للباحث من إدارة بنك المعلومات في منظمة الخليج للاستشارات الصناعية في الدوحة.
- 6 - النشرة الاقتصادية. مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الأمانة العامة، الرياض، 1991، 56-57.
- 7 - المصدر السابق، 56.
- 8 - International Monetary Fund Yearbook, International Monetary Fund, Washington, 1990
- بينما لا توجد إحصاءات مجزأة عن قطر، في حين أن البيانات الإحصائية لدولة الإمارات محتسبة من: التجارة الخارجية للدول العربية، 1989-1979، صندوق النقد العربي، العدد 8، أبو ظبي، ديسمبر، 1990، 60.
- 9 - محمد هشام خواجكية. «واقع الطاقات الإنتاجية المتاحة في دول الخليج العربية وسبل استغلالها»، التعاون الصناعي، 32، أبريل 1988، 12.
- 10 - تم احتساب هذا للفترة ما بين عامي 1989-1979، من بيانات منشورة في: الدول

العربية: مؤشرات اقتصادية (1979-1989)، 7، أبو ظبي: صندوق النقد العربي (1990)، 17.

11 - انفرادية قرارات البنوك المركزية قد تؤدي إلى تفاوت في السياسات النقدية المتبعة في كل دولة - على سبيل المثال - هناك تفاوت كبير نسبياً ما بين سعر الفائدة على الودائع في الكويت مقارنة بأسعار الفائدة في باقي دول المجلس، وعلى الرغم من أن هذه ظاهرة مرحلية تخدم غايات معينة، كإعادة الثقة إلى الاقتصاد الكويتي، ومكافحة التضخم الناتج عن الأزمة الأمنية التي تعرضت لها، فإن المرء قد يرى أن مثل هذه السياسات قد تستخدم في أي وقت من قبل أي بلد، ولأي سبب، طالما كانت هناك انفرادية في قرارات البنوك المركزية.

المصادر العربية

صندوق النقد العربي

1990 «التجارة الخارجية للدول العربية (1979-1989)». العدد الثامن، أبو ظبي (ديسمبر).

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1988 الاتفاقية الاقتصادية، الأمانة العامة، الرياض.

رتان بهاتيا

1980 «تجربة الاتحاد النقدي لغرب إفريقيا»، 425-443، في: التكامل النقدي العربي:

المبررات - المشاكل - الوسائل. أبو ظبي: مركز دراسات الوحدة العربية.

صندوق النقد العربي

1989 «الدول العربية. مؤشرات اقتصادية». أبو ظبي (ديسمبر).

محمود سقباني

1986 «التكامل النقدي الغربي: الامكانية، والصيغ، وقضايا عملية»، 554-584، في: التكامل

النقدي العربي: المبررات - المشاكل - الوسائل، الطبعة الثالثة. بيروت: مركز دراسات

الوحدة العربية.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1989 قرارات العمل المشترك، الأمانة العامة - الرياض.

عباس المجرن

1991 «دراسة مقارنة لأدوات السياسة النقدية بدول مجلس التعاون»، التعاون. (يونيه) 22: 13-56.

مجلس التعاون لدول الخليج العربية

1990 النشرة الاقتصادية، الأمانة العامة. العدد الخامس. الرياض.

Akhtar, M., and S. Hilton.

- 1984 "Uncertainty on German and U.S. Trade". Federal Reserve Bank of New York, Quarterly Review, vol. 9 (Spring): 7-11.

Alsowaidi, Saif

- 1990 "The Optimal Currency Invoicing for Oil: The Case of the Countries of the Gulf Cooperation Council". Ph. D. Dissertation, University of Durham (unpublished).

Bird, Graham.

- 1979 "The Choice of Exchange Rate Regime in Developing Countries". The Philippine Economic Journal, vol. 18, no. 2, 148-162.

Bird, Graham.

- 1985 World Finance and Adjustment: An Agenda for Reform. London: The Macmillan Press Ltd.

Black, Stanely.

- 1976 Exchange Policies in Less Developed Countries in a World on Floating Rates. Essay in International Finance, no. 119, Princeton (December).

Crockett, Andrew, and Saleh Nsouli.

- 1977 "Exchange Rate Policies for Developing Countries." Journal of Development Studies, vol. 13, no. 2 (January): 125-143.

Cushman, D.

- 1983 "The Effects of Real Exchange Rate Risk on International Trade." Journal of International Economics, vol. 15, p. 46-63.

Dunn, Robert.

- 1983 The Many Disappointments of Flexible Exchange Rates. Essay in International Finance, no. 154, Princeton (December).

Fleming, Marcus.

- 1971 "On Exchange Rate Unification." The Economic Journal, vol. 81, no. 323 (September): 467-488.

Gouter, Padma.

- 1985 "Effects of Exchange Rate Volatility on Trade: Some Further Evidence." IMF Staff Papers, vol. 32, no. 3 (September): 475-512.

Haberler, Gottfried.

- 1970 "The International Monetary System: Some Recent Developments and Discussions." In: George Halem (ed). Approaches to Greater Flexibility of Exchange Rates. Princeton: Princeton University Press, p. 115-123.

Hallwood, Paul, and Ronald MacDonald.

- 1989 International Money: Theory, Evidence and Institutions. Oxford: Basil Blackwell Ltd.

Heller, Robert.

- 1978 "Determinants of Exchange Rate Practices." Journal of Money, Credit, and Banking, vol. 10, no. 3 (August): 308-320.

Hirsch, Fred.

- 1972 "European Monetary Union: A Rebuttal." *The Banker*, vol. 122 (November): 1377-1379.

Hooper, Peter, and Steven Kohlhaugen.

- 1978 "The Effects of Exchange Rate Uncertainty on the Price and Volume of International Trade." *Journal of International Economics*, vol. 8, p. 483-511.

Ingram, James C.

- 1962 The Case for European Monetary Integration. *Essay in International Finance*, no. 98, Princeton (April).

Ingram, James C.

- 1969 "Comment: The Optimum Currency Area Problem." p. 95-100. In: A. Mundell and A.K. Swoboda (ed). *Monetary Problems in the International Economy*. Chicago: University of Chicago Press. *International Financial Statistics Yearbook*. 1989 and 1990 Washington: IMF.

Ishiyama, Yoshide.

- 1975 "The Theory of Optimum Currency Areas: A Survey." *IMF Staff Papers*, vol. 22, no. 2 (July): 344-383.

Johnson, Harry.

- 1971 "Problems of European Monetary Union." *Journal of World Trade Law*, vol. 5 (July/August): 377-387.

Kenen, Peter.

- 1969 "The Theory of Optimum Currency Areas: An Eclectic View." In: R. Mundell and Alexander Swoboda (eds.). *Monetary Problems of the International Economy*. Chicago: Chicago Press, p. 41-60.

Klein, Benjamin, and Michael Melvin.

- 1982 "Competing International Monies and International Monetary Arrangements," p. 199-225. In: Micheal Connolly (ed). *International Monetary System: Choices for the Future*. New York: Praeger Publishers.

Lanyi, Anthony.

- 1969 The Case for Floating Exchange Rates Reconsidered. *Essay in International Finance*, no. 72, Princeton (February).

Lipschitz, Lesile, and V. Sundararajan.

- 1980 "The Optimal Basket in a World of Generalized Floating." *IMF Staff Papers*, vol. 27, no. 1 (March): 80-100.

McKinnon, Ronald.

- 1963 "Optimum Currency Areas." *American Economic Review*, vol. 53 (September): 717-725.

Mundell, Robert.

- 1961 "A Theory of Optimum Currency Areas." *American Economic Review*, vol. 51, p. 657-665.

Mundell, Robert.

- 1973 "Uncommon Arguments for Common Currencies." p. 114-132. In:

- Harry Johnson, and Alexander Swoboda (eds.). In: The Economics of Common Currencies. London: George Allen and Unwin Ltd.
- Presely, John, and G. Dennis.
- 1976 Currency Areas. London: Macmillan Press Ltd.
- The Exchange Rate System: Lessons of the Past and Options for the Future. 1984 IMF Occasional Paper, No. 30, Washington: IMF (July).
- The European Monetary System in the Context of the Integration of European Financial Markets.
- 1989 IMF Occasional Paper, no. 66, Washington: IMF (October).
- Tower, Edward, and T. Willet.
- 1970 "The Concept of Optimum Currency Areas and the Choice Between Fixed and Flexible Exchange Rates." p. 407-415, in: G. Halem (ed.). In: Approaches to Greater Flexibility of Exchange Rates: The Burgenstock Princeton: Princeton University Press.
- Walters, Alan.
- 1990 Sterling in Danger: The Economic Consequences of Pegged Exchange Rates. London: Fontana.
- Williamson, John.
- 1982 "A Survey of the Literature on the Optimal Peg." Journal of Development Economics, vol. 11, p. 36-61.
- Williamson, John.
- 1973 "The Implications of European Monetary Integration for the Perpheral Areas." Presented at a Conference at the University of Durham.

استلام البحث مارس 1992

اجازة البحث مايو 1993

مجلة العلوم الاجتماعية

تصدر من مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت
المجلد التاسع عشر - العدد الأول / الثاني - ربيع / صيف 1991

■ نازلي معوض

تركيا وإيران وعارقة الخليج الثانية : مقارنة تطليلية

■ وهددة بدران

أزمة الخليج والنظام الدولي

■ نيلين مسعد

موقف التيارات الإسلامية من أزمة الخليج

■ أحمد الرشيدى

الجامعة العربية وأزمة الخليج

■ عبد المنعم سعيد

حرب الخليج والنظام العالمى الجديد

■ وهيد عبد الحميد

المنظمات الفلسطينية وأزمة الخليج

Analytical Study of Regional Input-Output Models for GCC Countries

Jafar A. Haji

The present paper focuses on testing and ranking regional input-output Models for the GCC countries based on several economic and statistical criteria using the following Regional I/O Models : SLQ, POLQ, CILQ, CMOD, RND, RMOD, SDP, RAS, MSDP, MRAS, IP and H.MM, and the following statistical Criterial :

Mean Absolute Difference, Correlation Coefficient, Mean. Similarity Index, Information Content, Chi Square, I values, Mea. Persentage Error of Coefficient and SD percentage Error . The final outcome of this research is recommending using MRAS and RAS technique due to their relative efficiency over all other techniques according to all statistical and Economic Criteria used in the study . We also came to conclusion that it is very necessary to have at least one of complied regional I/O table by survey technique for every region every five years and yearly survey for some specific sectors.

The Prospects of A Currency Area Amongst the GCC Member States

Saif Said Al-Sawaidi

The economic literature has presented two alternative schemes to determine whether a group of countries may benefit from establishing a currency area among them. The first has to deal with determining the characteristics of these countries, and it may be called the Conditional Approach. Alternatively, the Cost and Benefit Approach may be utilized. Each one has its strengths and weaknesses.

In the present paper, the first approach was adopted, and it was found that the Gulf Cooperation Council states have emerged to fulfill several of the criteria proposed by this approach. The major lack of fulfillment occurred with respect to the product diversification criterion. Although the study calls for increasing coordination amongst the GCC states so as to advance toward satisfying this condition, it by no means suggests that the Cost and Benefit analysis should be ignored. Rather, it recommends analyzing it, together with the question of national identity; and the willingness to accept policies which may be imposed on each national economy.